الأمم المتحدة A/68/PV.66

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٦٦**

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البندان ٧٠ و ٧١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث, بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/68/489)

مشروع القرار (A/68/L.24)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/68/87، A/68/84 و A/68/89)

مشروعا القرارين (A/68/L.25 و A/68/L.27)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/68/76)

مشروع القرار (A/68/L.22)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/68/498)

مشروع القرار (A/68/L.21)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام (A/68/497)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا، الذي سيعرض مشروع القرار A/68/L.21.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعرض مشروع القرار A/68/L.21، بشأن تشيرنوبيل، بالنيابة عن الدول التي بادرت بتقديم مشروع القرار، وهي الاتحاد الروسي وبيلاروس ووفد بلدي، وأود أن أشكر كل الوفود المعنية على مناقشاتها النشطة والموضوعية التي أجرتها حول النص، وكذلك على دعمها القيم بوصفها الدول المقدمة لمشروع القرار.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السابعة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل، ونكرم العاملين في مجال الطوارئ الذين خاطروا بحياتهم استجابة للحادث. واضطر أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إلى ترك منازلهم، ويعيش الملايين من الناس في المناطق الملوثة، تروعهم مشاعر الخوف العالقة على صحتهم وسبل معيشتهم.

ومن أجل التعامل مع التغيرات الناجمة عن الحادث وتخفيف عواقبها، قررت الدول الأعضاء مناقشة المسألة في الجمعية العامة باعتبارها مثالا رئيسيا على كيف ينبغي للمجتمع الدولي التصدي للكوارث الناجمة عن النشاط البشري التي لم تكن معروفة في الماضي. وعلاوة على ذلك، أعلنت الجمعية العامة الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة. وتجسد خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل للعقد التزاما كاملا من المجتمع الدولي بتحقيق أهداف العقد من خلال التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز أنماط الحياة الصحية وسياسة المجتمع في الاعتماد على الذات.

لقد تعلم المجتمع الدولي عددا من الدروس الهامة من التعامل مع العواقب الإنسانية الناجمة عن حادث تشيرنوبيل النووي. أعلن الأمين العام في عام ٢٠٠٤ نقل المسؤولية عن تنسيق أنشطة تشيرنوبيل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، تعاونا بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال استخلاص الاستنتاجات وإعداد النتائج التي يمكن تطبيقها على حالات الكوارث النووية الأخرى المحتملة في جميع أنحاء العالم. ودعا الأمين العام إلى متابعة توصيات تلك الدراسات.

كما تشمل المصادر العديدة للمعلومات ذات الصلة تقارير الأمين العام بشأن تعظيم الجهود الدولية المبذولة لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها. ونشرآخرها (A/68/498) رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ويسهم بشكل كبير في مشروع القرار.

وبعد مرور سبعة وعشرين عاما على مأساة تشيرنوبيل، كرر الأمين العام مرة أخرى التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم المتضررين من كارثة تشيرنوبيل والعمل من أجل المزيد من الأمان النووي والطاقة المستدامة في جميع أنحاء العالم. وبينما ندعم بشكل كامل نهج الأمم المتحدة إزاء تشيرنوبيل، لا سيما التركيز على إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة وإنعاشها، نود أن نؤكد أن تشيرنوبيل أصبحت مسألة متعددة الأبعاد.

ونرى أن مسألة تشيرنوبيل تكتسي أهمية على الصعيد العالمي باعتبارها مثالا حيا للعمل الجماعي الدولي، خصوصا حينما يتم بناء عنصر سلامة جديد للحجز على هدم الوحدة الرابعة من محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية والمأوى القديم من حولها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى نهج جديد لمشاريع القرارات المستقبلية بشأن هذا الموضوع، واتخذنا بالفعل بعض التدابير المتوخاة في ذلك الصدد، وقبل أن نبلغ الذكرى السنوية الثلاثين القادمة على الحادث الكارثي، ينبغي لنا، على سبيل المثال، وضع رؤية أكثر تركيزا للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل بعد عام ٢٠١٦.

علاوة على ذلك، يمكن أن ينطوي ذلك على دراسة استقصائية وتطبيق للخبرات والدروس المستفادة في معالجة

العواقب الإنسانية المترتبة على الحوادث النووية وفي إدارة حالات الكوارث النووية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا لعرض مشروعي القرارين A/68/L.22 و A/68/L.24.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أعرض مشروع القرار A/68/L.22، المعنون ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني''، المقدم من أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم ٢٨ عضوا. وأطلعت الدول الأعضاء بشكل عام على مشروع القرار. وكما هو الحال في السنوات السابقة، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ويعد الدعم المتواصل المقدم من المانحين الدوليين أمرا ضروريا للمساعدة في جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني. ويجسد مشروع القرار المقدم اليوم بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني رغبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

ويتضمن مشروع القرار بضعةأحكام. أولا، يشدد على أهمية الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. ثانيا، يحث جميع الجهات الفاعلة الدولية على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الفلسطينيين. ثالثا، يحث كذلك الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط. رابعا، يؤكد على نقطتين وهما أهمية العمل الذي يضطلع به العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأهمية حرية وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويشكر الاتحاد الأوروبي الوفود التي طلبت إدراجها في قائمة مقدمي مشروع النص.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، يشرفني أيضا عرض مشروع القرار A/68/L.24، المعنون ''سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة''. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لتفجيرات بغداد المأساوية التي وقعت في عام ٢٠٠٣، وفقد فيها الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو، و ٢٠ من الأفراد العاملين معه حياتهم. وللأسف تلك الهجمات المتعمدة ضد الأمم المتحدة لا تزال مستمرة. ولا يزال يبعث على القلق عدد الضحايا والجرحى، فضلا عن ارتفاع عدد عمليات الخطف.

وموظفو الأمم المتحدة والآخرون العاملون في المجال الإنساني يعرضون غالبا حياتهم للخطر لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها. ونعتقد أننا يجب أن نقدر التزامهم، وكذلك ندعم أعمالهم ونعمل على تحسين سلامتهم وأمنهم. ويبين مشروع القرار المقدم لاعتماده اليوم أن جميع الدول الأعضاء يساورها ذلك القلق. ونقف متحدين بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة.

ويثني مشروع قرار هذا العام بشكل ملحوظ على النهج الذي اعتمدته الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى المتمثل في البقاء وتقديم برامجها الأكثر أهمية، حتى في البيئات ذات المخاطر العالية. ويقر مشروع القرار كذلك بأن التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن زيادة تقبل السكان المحليين، جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنسانية لإدارة المخاطر.

ونرحب كذلك بزيادة تعزيز مشروع قرار هذا العام في جوانب هامة أخرى. وعلاوة على العديد من الإضافات

اللغوية الهامة فنيا ورمزيا، يتناول مشروع قرار هذا العام بشكل أكثر تحديدا فئات مختلفة من العاملين في المجال الإنساني. ويتضمن ذلك موظفي المنظمات الإنسانية الأخرى والموظفين المعينين محليا. كما ذكر الموظفون الطبيون والمرافق الطبية أيضا للمرة الأولى في مشروع القرار، وأدينت بشدة الاعتداءات التي تستهدفهم.

وأخيرا، وفقا لتقرير الأمين العام لهذا العام (A/68/489)، يكرر مشروع القرار تأكيد الحاجة إلى دعم المبادرات الجارية المقدمة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ويشجعها على مواصلة إحراز تقدم في الرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني لإدارة الأمن يمكن الأمم المتحدة من إنجاز ولايتها.

وفي الختام، أود أن أشكر العديد من الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية حول مشروع قرار هذا العام على مشاركتها البناءة. كما نشكر الدول الأعضاء العديدة التي تشارك في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد، التي ستعرض مشروع القرار A/68/L.25.

السيدة بيرغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعرض مشروع القرار الإنساني الجامع لهذا العام، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، الوارد في الوثيقة A/68/L.25. وبعد أن أعرض مشروع القرار، سيكون لي شرف إلقاء بيان مشترك بالنيابة عن الهند والسويد.

إن اعتماد الجمعية العامة السنوي لمشروع القرار يؤكد من جديد على الدور الفريد والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الاحتياجات الإنسانية العالمية المتنامية والاستجابة لها. هذا العام، أدخلت بعض العناصر الجديدة، وتم تعزيز العديد من العناصر العديدة الآخرى في مشروع القرار، مما يجعله أكثر أهمية ومجسدا لواقع اليوم. ويدرك أحد العناصر الجديدة أن الحماية أحد مكونات الاستجابة الإنسانية عند معالجة احتياجات السكان المتضررين. وأحد العناصر الأخرى التي تم تعزيزها في مشروع القرار هذا العام هو التعهد المجدد باحترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، بمن في ذلك العاملون في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل والأنشطة، وكفالة تلقي الجرحى والمرضى، إلى أقصى حد ممكن وبأقل تأخير ممكن، الرعاية الطبية والعناية التي تتطلبها حالتهم.

والمسائل الأخرى التي جرى تعزيزها في مشروع القرار المقدم هذا العام هي أهمية بناء القدرات على جميع المستويات، وضرورة التركيز أيضا على الأزمات المنسية التي لم يخصص لها التمويل الكافي، وضرورة توسيع قاعدة المانحين وتحسين تقاسم الأعباء فيما بين البلدان المانحة القائمة على السواء.

في مشروع القرار المقدم هذا العام، ترحب الجمعية العامة كذلك بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في اسطنبول، بتركيا، في عام ٢٠١٦، الذي يهدف إلى تبادل المعرفة وأفضل الممارسات وإلى تحسين التنسيق، وقدرة الاستجابة الإنسانية وفعاليتها. كما ستطلب الجمعية العامة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كفالة عملية تحضيرية شاملة وتشاورية وشفافة تؤدي إلى عقد مؤتمر القمة.

وأود أن أتقدم ببالغ الشكر لجميع الوفود التي شاركت مشاركة نشطة وبناءة في مفاوضات هذا العام. وأنا على ثقة من أننا سنعتمد مرة أخرى مشروع القرار الهام للغاية بتوافق الآراء.

أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات بالنيابة عن الهند والسويد. إن بياننا المشترك تجسيد لاعترافنا المشترك بالحاجة إلى تعزيز تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الإغاثة الإنسانية الطارئة.

أولاً، تشكر الهند والسويد الأمين العام على الوثائق التي قدمها في إطار هذا البند. فتقرير الأمين العام (A/68/84) يوفر لمحة موجزة واضحة عن الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية وتلك الناجمة عن حالات طارئة معقدة. لا تزال التحديات هائلة. وكما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة، فإن توسيع نطاق الشراكات من بين المجالات التي ينصب عليها التركيز من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وبياننا المشترك اليوم ما هو إلا مثال على الشراكة الموسعة، بيد أنه توجد العديد من الأمثلة الأخرى على الصُعُد العالمية والوطنية والإقليمية.

إن أهمية الشراكات ستزداد في الطريق المفضي إلى مؤتمر القمة العالمي الإنساني الذي أعلن الأمين العام عن عقده في إسطنبول في عام ٢٠١٦. ترحب السويد والهند بمبادرته وتتوقان إلى المشاركة بهمة في عملية المشاورات مع جميع أصحاب المصالح الآخرين.

تؤكد الهند والسويد أن المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي توفر الأساس للمساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، أود أن اشدد على أن الهند والسويد ملتزمتان بالحفاظ على احترام مبادئ العمل الإنساني، والحياد، والنزاهة والاستقلال الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ والتمسك بها. ويجب علينا أيضاً وفي جميع الأوقات، أن نحترم الدور الأساسي للدولة المتضررة في توفير الحماية لها وتقديم المساعدة الإنسانية إليها، مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة الدول ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية.

إن القطاعات السكانية المتأثرة تكمن في جوهر جميع مراحل العمل الإنساني ونشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز مساءلتهما أمام الناس المتضررين والعمل معهم على نحو وثيق لجعل العملية شاملة، والتشجيع على الشعور بالملكية. نرحب بالجهود الجارية لتطوير آليات المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل في فترة ما بعد انتهاء الحرب والكوارث.

بغية الوصول إلى القطاعات السكانية المتأثرة من الأهمية الحيوية تمكين الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول الآمن وغير المعرقل إلى الناس وتوريد السلع إليهم، وتم التشديد على ذلك أيضاً في تقرير الأمين العام. وعلى الرغم من سوق الأمثلة على الممارسة الجيدة والالتزامات الواضحة التي فرضها القانون الإنساني الدولي، لا يزال يجري تأخير وعلى نحو متكرر في وصول تلك المساعدة أو ا أو منعها. تلك مشكلة لا بد من الاعتراف بها على هذا النحو.

بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية الشديدة والعديدة، كتلك التي تسبب فيها الإعصار هايان في الفلبين، تشيد الهند والسويد بالأمم المتحدة لجهودها في زيادة التشديد على زيادة المرونة والتقليص من مخاطر الكوارث والتأهب لمواجهتها، لأننا نعتقد أن الوقاية خير من العلاج. فمنطقة الساحل مثال على الانخراط المنسق من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليصبحا أكثر استراتيجية وللتقليل إلى الحد الأدنى من الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. وينبغي فعل المزيد لسد تلك الفجوة.

إن إيصال المساعدة داخل البلد ينقذ الأرواح البشرية والتنسيق يجعل إيصالها أكثر فعالية، لا سيما في وقت يزداد فيه التضامن الدولي حيث نرى المزيد من الجهات الفاعلة الإنسانية الناشئة الجديدة. تقدر الهند والسويد أيما تقدير طاقات منظومة الأمم المتحدة في التنسيق من خلال منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتشجعان جميع الجهات الفاعلة على الاستمرار في تعزيز دعمها للمكتب.

بوصفنا مناصرين شديدين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، يرحب بلدانا بمنجزاته المستمرة في الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل قابل للتنبؤ لحالات الطوارئ الإنسانية.

في الختام، أود أن أذكّر الجميع بأن عدد الناس الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ما برح يزداد في جميع أرجاء المعمورة. وتقر الهند والسويد بالتحديات الهائلة التي تنتظرنا. وفي الوقت نفسه، نثق بأننا سنتمكن بصورة جماعية من التصدي لتلك التحديات من خلال تعزيز التعاون وبمساعدة الأمم المتحدة لكي تصبح حتى أكثر فعالية في أعمالها وبتعزيز توافق آراء واسع في ما بين الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن ممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/68/L.27.

السيد تويلوما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/68/L.27، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. ويسعدنا أن نعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، وهي: الاتحاد الروسي، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، تركيا، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، صربيا، فنلندا، المكسيك، النرويج، هولندا، اليابان.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين إذ تعرض مشروع القرار هذا، تؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي في دعم جهود الدول المتضررة في مواجهة الكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مراحل التأهب والتصدي والإنعاش المبكر. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أنه تقع على عاتق الدولة المتضررة المسؤولية الرئيسية عن أخذ زمام المبادرة، والتنظيم، والتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها. كذلك تم التشديد في مشروع القرار على أهمية المبادئ الإنسانية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦.

يسلّم مشروع القرار أيضاً بالصلة الواضحة بين التصدي لحالات الطوارئ والإنعاش والتنمية، تعيد تأكيد وجوب أن يجري، من أجل كفالة الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلتي الإنعاش والتنمية، تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للإنعاش الأجلين القصير والمتوسط مما يفضي إلى التنمية في الأجل الطويل.

بما أن إطار عمل هيوغو يوشك على الانتهاء في عام ٢٠١٥، يدعو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى ذات الصلة إلى الإسراع في التنفيذ الكامل لإطار العمل، خاصة الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الضعيفة أمام الكوارث الطبيعية.

يتضمن نص مشروع القرار هذا العام عناصر جديدة ترتكز على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/89). فقد أدرجنا، على سبيل المثال، فقرة جديدة تتطرق إلى مسألة إدارة مخاطر الكوارث بتشجيع جميع أصحاب المصالح على تعريف وتحديد وتحليل المخاطر ومكامن الضعف، بما في ذلك، الآثار الناجمة محليا عن العوامل المسببة لأخطار الكوارث في المستقبل، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المناسبة للتصدي لها. وتبرز الفقرة، في ذلك الصدد، أهمية اقتسام الخبرات والأدوات وتقديم الموارد اللازمة لضمان توافر الخطط والقدرات اللازمة لإدارة الكوارث بفعالية وفقاً للأولويات الوطنية في مجال إدارة أخطار الكوارث.

ثمة مجال هام آخر يشدد عليه مشروع القرار ألا وهو التأهب وذلك بتشجيع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية على دعم الحكومات على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي والمجتمعات المحلية في جهودها في وضع استراتيجيات طويلة الأجل وخطط تنفيذ متعددة السنوات في مجال التأهب كجزء من استراتيجياتها المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وزيادة القدرة على مواجهتها وفقاً لإطار عمل هيوغو.

إن مشروع قرار هذا العام يشجع أيضاً الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية مخصصة حصراً لجهود التأهب

والمواجهة والإنعاش متبعةً في ذلك نهجاً منسقاً ومرناً وتكاملياً يستخدم بالكامل خيارات وإمكانات تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية ويساعد على تنسيقها.

وعلاوة على ذلك، يشجع مشروع القرار بقوة على إيلاء الاعتبار المناسب للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويعزز اتباع نهج متكامل ومتسق إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

وأخيرا، يرحب مشروع القرار بمبادرة الأمين العام إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في اسطنبول في عام ٢٠١٦، بهدف تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في المجال الإنساني لتحسين التنسيق والقدرات والفعالية في مجال الاستجابة الإنسانية، ويطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكفل التحضير للمؤتمر بطريقة شاملة وتشاورية وشفافة.

وأود أن أعرب عن إشادة مجموعتنا بما أبداه شركاؤنا من مرونة وروح التعاون والتآزر خلال المشاورات غير الرسمية، الأمر الذي مكننا من الاتفاق على المسائل الهامة التي تناولها مشروع القرار. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق وامتناننا الصادق للميسر المتمكن، وفد الجزائر، وللسيد كامل شير على وجه الخصوص لجهوده الدؤوبة في تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار. كما أعرب عن امتناني للسيدة لافينا روكوفوكاغو لمساعدتها.

والنص الوارد في الوثيقة A/68/L.27 هو نتيجة لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال ست مشاورات غير رسمية عقدت خلال الأيام القليلة الماضية، ويشمل معظم المقترحات التي قدمت خلال تلك المشاورات. وقد بذلت المجموعة جهودا متضافرة لإدارج شواغل جميع المجموعات الأخرى والدول الأعضاء. كما تود المجموعة تقديم الشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي قدمت مشروع القرار الهام، وتتطلع إلى اعتماده مرة أخرى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد سرونسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، أيسلندا والجبل الأسود وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن جورجيا وجمهورية مولدوفا.

مرة أخرى هذا العام، كان على المجتمع الإنساني العمل في ظل ظروف صعبة بشكل متزايد. وأدى استمرار تدهور الحالة الإنسانية في سوريا وحولها، والتأثير الكارثي للإعصار هايان في الفلبين، ومؤخرا الحالة المعقدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إعلان الأمم المتحدة تلك الأحداث حالات طوارئ من المستوى ٣. بالإضافة إلى ذلك، شهدنا انتشار العديد من حالات الطوارئ المعقدة الجديدة الأخرى، واستمرار النزاعات التي طال أمدها، فضلا عن الكوارث الطبيعية الجديدة والأزمات المزمنة. أدت جميع تلك الأزمات إلى عمليات تشريد على نطاق غير مسبوق، وعدد متزايد بشكل متواصل لضحايا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية واتساع الفجوة بين الاحتياجات والموارد. ومن المتوقع أن يستمر هذا المنحى نظرا إلى مجموعة واسعة من العوامل الهامة، بما في ذلك تقلب المناخ والنمو السكاني وتلك التغيرات الديموغرافية كالتحضر السريع، والضغوط المالية وضغوط في قطاع الطاقة والعوامل الجغرافية السياسية المتغيرة.

وتضع تلك الحالة المنظومة الإنسانية الدولية تحت ضغط كبير. من الواضح أنه لا بد من بذل جهود متواصلة لزيادة

الكفاءات وتحسين التكيف مع التحديات الجديدة. وبالرغم من التقدم المستمر لتحقيق هذه الغاية، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتعزيز فعالية المنظومة بشكل جماعي. وندعو إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتركيز على الجوانب الرئيسية للقيادة الإنسانية القوية، وتعزيز التنسيق والمساءلة، لا سيما للسكان المتضررين.

وفي هذا المجال، نحن بحاجة إلى أفرقة قطرية إنسانية قوية، يتعين أن تكون تحت قيادة منسقي الشؤون الإنسانية المقيمين ذوي الخبرة الذين يقدمون الرؤية والتوجيه الاستراتيجيين. وسنشجع استمرار العمل على وضع ترتيبات المجموعات التي تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والفعالية، وتعزيز إدارة المعلومات والعمل المشترك في الدعوة. كما يعد المزيد من تعزيز العمل والتنسيق التعاوني بين الوكالات المنفذة في جميع الحالات حاسما.

ولتحقيق استجابة فعالة وهادفة، نحن بحاجة إلى فهم مشترك للاحتياجات الإنسانية، ولذا نحث الأمم المتحدة على مواصلة العمل نحو تقييم الاحتياجات العامة والمنسقة. ويحتاج اتخاذ القرارات الإنسانية إلى الاستناد إلى بيانات موثوقة، وأدلة ظرفية وتحليل الاستجابة. بالإضافة إلى ذلك، فمن الأهمية بمكان ضمان الاستجابة الهادفة التي تدمج الاحتياجات المحددة للفتيان والفتيات والنساء والرجال مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبينما نحن بحاجة إلى الاستمرار في جعل المنظومة الحالية تعمل بشكل أفضل، نعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان تكييف هذه المنظومة مع عالم متغير. لهذا، يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتزام الأمين العام بجعل المنظومة الإنسانية الحالية أكثر فعالية. ونهنئ تركيا على استضافة مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦، ونأمل أن يسهم مؤتمر القمة في تحقيق توقعاتنا المتمثلة في جعل المنظومة الإنسانية أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة. كما نعتقد أن عملية التشاور التي تسبق مؤتمر القمة يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان لأنماط مختلفة من العناصر الفاعلة في المنظومة الإنسانية – ليس الدول فحسب، بل والسكان المتضررين، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالعديد من المواضيع المقترحة للنقاش، فإن الأفكار الأولية على مستوى الاتحاد الأوروبي تشير في اتجاه مماثل. نحن عازمون على المساهمة بنشاط في العملية من خلال تفكيرنا في التحديث والمشاركة بنشاط في المشاورات الإقليمية.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن المجتمع الإنساني المتنامي يقدم فرصا جديدة وفريدة من نوعها للاستجابة الإنسانية. بيد أنه من الضروري في نفس الوقت ضمان حماية المبادئ الإنسانية الراسخة والقانون الإنساني الدولي، ومن خلال هذا مواصلة حماية الحيز الإنساني. لذا يدعو الاتحاد الأوروبي جميع المشاركين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى احترام المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال.

ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في صدارة الخطة الدولية للتكيف. وإحدى أولويات الاتحاد الأوروبي الأفقية الرئيسية توطيد التقدم الكبير في جعل القدرة على التكيف هدفا مشتركا للمساعدة الإنسانية والإنمائية، وضمان عملهما معا بسلاسة. ويعد التصدي للأسباب الجذرية للأزمة أمرا ضروريا لمعالجة حالات الضعف المزمنة. ويعد تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث من خلال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب، المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية، لا بدعم من جانب شركاء التنمية الدوليين فحسب بل ومن جانب الشركاء في المجال الإنساني.

وبينما قد يضطلع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بدور إيجابي في الإسهام في تعزيز الوقاية والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، دعونا لا ننسى

أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تضطلع بدور، مثل سيادة القانون والحكم الرشيد.

أما على الصعيد العالمي، فإن العمل المقبل بشأن إطار عمل ما بعد هيوغو سيكون حيوياً في جميع هذه المجالات. وفي أحيان كثيرة جداً، وعلى الرغم من جهود التأهب والمرونة في حالات الطوارئ، لا تزال البلدان ضعيفة أمام أثر المخاطر الطبيعية. ولا بد للأمم المتحدة والحكومات الوطنية من أن تكفل البدء في وقت مبكر بعمل الإنعاش، أي فوراً بعد وقوع الكارثة، وأن يتم الاضطلاع بالخطط الإنسانية والإنمائية بطريقة داعمة على نحو متبادل.

يجب أن تستمر المساعدة الإنسانية ليس فقط نتيجة لزيادة وتيرة وكثافة الكوارث الطبيعية، بل أيضاً بسبب الصراعات المميتة. فسوريا تمثل أكثر الحالات الإنسانية مأساوية التي تواجه العالم اليوم. وفي ذلك السياق، من الأساسي الوصول إلى القطاعات السكانية المحتاجة. فمن سوريا إلى السودان، ومن مالي إلى أفغانستان لا يزال يوجد العديد جداً من الناس ممن لا يتلقون المساعدة الإنسانية، أو لا يسمح لهم بتلقي المساعدة في بيئة آمنة. ويحض الاتحاد الأوروبي جميع أطراف الصراعات على التمكين من وصول المساعدة على نحو سريع وغير معاق إلى السكان المتضررين، ويشدد من جديد على أن أي منع تعسفي لوصول المساعدة يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. ونعتقد أنه ينبغي تطوير أي نظام محسن للمساءلة بحيث يتصدى لحالات الانتهاكات هذه.

إن العاملين في المجالين الإنساني والطبي ما برحوا أيضاً مستهدفين بصورة منهجية، من حيث تعرضهم للقتل، أو الإصابة بجراح أو الخطف، وهي أعمال غير شرعية بنفس القدر وغير مقبولة، وندينها بشدة. وإن التزامنا بضمان حماية الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في المجالين الإنساني والطبي والمرافق الطبية على حد سواء، متجسد بالكامل في جهودنا المستمرة لتعزيز بعض مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم، بمن فيها ما يسمى بمشروع القرار الإنساني الجماعي (A/68/L.25) ومشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/68/L.24).

ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصورة جماعية أكبر المانحين من حيث تقديم المساعدات الإنسانية. ونسعى إلى تحقيق أهدافنا انسجاماً مع توافق الآراء الأوروبي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، وهي الوثيقة الجوهرية التي نهتدي بها في سياستنا المبدئية في تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على أساس الاحتياجات. وحتى في الوقت الذي تمر به أجزاء كثيرة من أوروبا بأزمة اقتصادية، لم يتغير تضامننا مع من هم بحاجة. فلنؤكد من جديد التزامنا بالعمل الإنساني الفعال والمبدئي الذي يمكّن من المساعدة على إنقاذ الأرواح وكذلك التخفيف من المعاناة الإنسانية في المستقبل.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تتألف من إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا وميانمار.

نحن، الدول الأعضاء في رابطة الآسيان، نود أن نعرب مرة أخرى لحكومة وشعب الفلبين عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة في أعقاب الأثر المدمر لإعصار هايان. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الآسيان تضامنها مع الفلبين وتتمنى لحكومتها وشعبها كل النجاح في جهود الإنعاش التي تقوم بها. سعت أيضاً الدول الأعضاء في الآسيان بصورة انفرادية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية من خلال الجهود والمبادرات الوطنية والثنائية. وهكذا، ساعدت جميع دولنا الأعضاء الفلبين مالياً وعينياً في جهودها من أجل التعافي.

إن إدارة الكوارث سياسة ذات أولوية في منطقتنا. وإن إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز التعاون في

إدارة الكوارث، المعتمد خلال القمة الثالثة والعشرين للآسيان التي انعقدت في بروني دار السلام في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أكد من جديد التزامنا بتعزيز قدرة شعوبنا على المرونة والاعتماد على الذات في التخفيف من أثر الكوارث.

لقد حدث تغير كثير في إدارة الآسيان للمساعدة الإنسانية وإدارة الكوارث منذ اتفاق الآسيان بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ الذي صادقت عليه الدول الأعضاء قبل أربع سنوات. ومع وجود الآسيان في صدارة برنامج العمل ٢٠١٠-٢٠١٥ بموجب الاتفاق، توصلنا إلى العديد من النقاط الهامة في التقليل من مكامن الضعف لدينا وعززنا من تعاوننا الإقليمي من أجل الاستجابة الفعالة في حالات الكوارث. ويتجلى ذلك في تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر والرصد، والوقاية والتخفيف والتعافي.

من بين التطورات الهامة للغاية تفعيل مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. إن المركز بوصفه المحرك التشغيلي للاتفاق بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، يقوم بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة في إدارة الكوارث وضمان الاستجابة الجماعية للآسيان في حالات الكوارث. وفي الآونة الأخيرة، قام المركز بدور حيوي في رصد المعلومات وتقديمها بشأن تحرك إعصار هايان. فقبل أن يحط الإعصار، نشر المركز أعضاء فريقه وفريق التقييم السريع لحالات الطوارئ التابع للآسيان لإقامة قنوات اتصال طارئة في تاكلوبان وتقييم الحالة. وفي أعقاب الإعصار، يسَّر المركز التابع للآسيان تقديم إمدادات الإغاثة في حالات الكوارث من قبيل الطواقم المقدمة للأسر والمولدات الكهربائية. وقد استجاب المركز أيضاً لعدد من الكوارث الكبيرة التي وقعت في المنطقة، من قبيل إعصار بوفا المداري الذي ضرب منطقة ميندناو في الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وزلزال آتشيه الذي حدث في تموز/يوليه من هذا العام، والفيضانات الكاسحة التي اجتاحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في آب/أغسطس.

تزداد المبادرات بشأن بتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة من الكوارث في إطار الآليات التابعة للآسيان، وخاصة تلك التي تم التعهد بها في اجتماع وزراء دفاع دول الآسيان، وفي قمة شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للآسيان. وفي ذلك الصدد، تكرر الآسيان التزامها بتعزيز التعاون فيما بين القطاعات وأصحاب المصالح العديدين داخل منطقة الآسيان ومع شركائها الخارجيين.

إننا إذ نشدد على جهودنا للتشجيع على إجراء تمارين منتظمة بشأن المساعدة الغوثية في حالات الكوارث تهدف إلى تحسين قدرتنا على التأهب لحالات الكوارث والتصدي لها، فقد أجرينا هذا العام عددا من هذه التمارين في منطقتنا كان آخرها تمرين الآسيان الإقليمي للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث الذي تم في هانوي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وإلى جانب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شارك في التدريب أيضا مشاركون من مؤتمر قمة شرق آسيا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومن المنظمات الدولية الأخرى في فييت نام.

كما أجرت بروني دار السلام في حزيران/يونيه من هذا العام أول تدريب في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والطب العسكري، وذلك تحت رعاية اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة. واستهدف هذا التدريب الواسع النطاق، الذي شارك فيها أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد، تعزيز التعاون العملي في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وفي بناء الثقة والاطمئنان بين جيوش الدول الأعضاء في الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الرابطة تدريب

المنتدى الإقليمي للإغاثة في حالات الكوارث في عام ٢٠١٣، والذي شاركت في استضافته تايلند وجمهورية كوريا في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو.

كما ترى الرابطة أن الحد من مخاطر الكوارث جزء أساسي من التنمية المستدامة لأنه يضمن الحفاظ على الإنجازات في مجال التنمية. ولذلك، فإننا نؤكد على الحاجة إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الحد من مخاطر الكوارث يمكن أن يحقق فوائد ملموسة على جميع المستويات المجتمعية، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك، نشجع مشاركة هذه الفئات في المناقشات المقبلة حول أطر الحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن الرابطة تشدد على أهمية كفالة الاتساق بين المناقشات بشأن الحد من مخاطر الكوارث ضمن إطار عمل هيوغو لما بعد عام ٢٠١٥ والمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تعرب عن تقديرها للدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجالات من قبيل الفريق العامل المشترك بين الرابطة والأمم المتحدة المعني بإدارة الكوارث. وبالتعاون مع آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، أعادت الرابطة والأمم المتحدة التأكيد، خلال مؤتمر القمة الخامس بين الرابطة والأمم المتحدة في بروني دار السلام في هذا العام، على التزامنا بتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للرابطة والأمم المتحدة بشأن إدارة الكوارث. كما أظهرت وكالات الأمم المتحدة التي شاركت في مؤتمر الشراكة الثاني لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي عقد في دا نانغ بفييت نام في الشهر الماضي، التزام الأمم المتحدة بتعزيز شراكاتنا وتعاوننا في مجال إدارة الكوارث.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير الرابطة للعمل الذي تضطلع به منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وأود مرة أخرى أن أؤكد مجددا على أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستواصل بذل قصارى جهدها لتعزيز وتحسين التنسيق في ما بيننا ولكي نعد أنفسنا بصورة أفضل لمواجهة أي احتياجات مستقبلية في المجال الإنساني وفي ما يتعلق بالإغاثة في حالات الكوارث.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أكرس بياني للتعاون الدولي في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها. فالذكرى السنوية الثلاثون لكارثة تشيرنوبل تحل في غضون ٨٦٦ يوما. وسيكون إحياء هذه الذكرى فرصة طيبة للنظر إلى الوراء بغية إجراء تقييم مرى أخرى لديناميات الحالة في المناطق المتضررة ولمساهمة التعاون الدولي بشأن تشيرنوبل.

لقد حدد حادث محطة تشيرنوبل للطاقة، الذي لم يسبق له مثيل في نطاقه وشدته، الحالة في المناطق المتضررة لعقود عديدة. وفعلت الدول المتضررة الكثير للتغلب على آثار كارثة تشيرنوبل. ومنذ عام ١٩٩١، خصصت بيلاروس ما يقرب من ٢٠ بليون دولار من الميزانية الوطنية لتلك الأنشطة. وتركز استراتيجية بيلاروس لإعادة تأهيل المناطق المتضررة على استعادة إمكاناتها الاقتصادية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في مجال الزراعة والغابات وتحسين رفاه السكان. وجرى إيلاء أكبر قدر من الاهتمام لوضع نهج شامل للمحافظة على صحة الناس الذين يعيشون في المناطق المتضررة، ولا سيما الأطفال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إعادة تأهيل المناطق المتضررة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وعلى المدى الطويل، ستظل آثار كارثة تشيرنوبل ذات أهمية بالنسبة للمناطق المتضررة.

ونحن نقدر مساهمات المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، في إعادة تأهيل وتنمية المناطق المتضررة. وإعلان الجمعية العامة عن عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة (٢٠٠٦-٢٠١٦) وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل حتى عام ٢٠١٦ يثبتان ويؤكدان مجددا تضامن الأمم المتحدة مع أشد البلدان تضررا من حادث تشيرنوبل. وجهودنا على الصعيد الوطني تجد دعما قويا في التعاون الدولي بشأن تشيرنوبل والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقديم المساعدة إلى المناطق المتضررة وكفالة الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للسكان، فضلا عن أنشطة التوعية بشأن أساليب الحياة الصحية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بمثابة منسق لجميع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المشاركة في العمل، يقوم بالطبع بدور هام للغاية.

وأشير إلى أن الذكرى السنوية الثلاثين لحادث تشيرنوبل ستتزامن مع الانتهاء من خطة العمل بشأن تشيرنوبل. وضمن أمور أخرى، يعني ذلك أنه سيتوجب أن يكون لدينا بحلول عام ٢٠١٦ فهم واضح للصورة التي سيكون عليها التعاون الدولي حينذاك من أجل عدم الاكتفاء بتشجيع إعادة تأهيل المناطق المتضررة من تشيرنوبل، ولكن أيضا الحفاظ على الدروس المستفادة في التغلب على آثار الكوارث النووية وغيرها من من الكوارث الواسعة النطاق التي هي من صنع الإنسان. وتقترح بيلاروس أن نبدأ الآن التفكير في الإطار المفاهيمي الجديد المحتمل للتعاون الدولي المتعدد الأطراف بشأن تشيرنوبل، بمشاركة منظمات الأمم المتحدة والدول المهتمة بالأمر.

وسيكون مشروع القرار A/68/L.21 بشأن التعاون الدولي في تقليل الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل إلى حدها الأدنى، والذي سيُعتمد اليوم، نقطة البداية لذلك العمل. وستتيح لنا الوثيقة التركيز على وضع نُهج للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبل لفترة ما بعد عام ٢٠١٦. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت بيلاروس مبادرة لاستضافة مناسبة خاصة في عام ٢٠١٤، بمشاركة الدول المهتمة وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف إجراء مناقشة موضوعية حول هذا الموضوع. ويحدونا الأمل أن يشارك جميع شركائنا بنشاط في هذه العملية وفي تلك المناسبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين): نجتمع اليوم للنظر في مسألة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث والطوارئ، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يعاني لعدة عقود من الاحتلال والحرمان من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. لقد اعتمد المجتمع الدولي مسألة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني كعنصر حيوي ومسؤولية جماعية في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

ومن هنا أتقدم باسم دولة فلسطين والشعب الفلسطيني بخالص الامتنان والتقدير لكافة الشعوب والحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت دعما ماليا في إطار هذه المساعدة التي يتم تقديمها من خلال برامج ومشاريع ملموسة تساهم بشكل كبير في دعم التنمية للشعب الفلسطيني. وفي نفس الوقت تساهم في تعزيز صموده في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها، مما يعطيه الأمل والتأكيد بأنه ليس وحده وبأن العالم يسانده في السعي نحو مستقبل أكثر إشراقا لأطفاله.

لكن للأسف، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يقوض إرادة المجتمع الدولي وجهوده مما يجعل من تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية في فلسطين المحتلة أمرا صعب المنال.

منذ عام ١٩٦٧ ظل الاقتصاد الفلسطيني مقيدا ورهينة للسلطة القائمة بالاحتلال التي تحرم الشعب الفلسطيني بشكل

متعمد ومستمر من الوصول إلى إمكاناته ومقدراته مما نتج عنه واقع معيشي قاس وظلم مستمر يعاني منه تحت الاحتلال لأكثر من ٤٦ عاما، بينما يقف المجتمع الدولي عاجزا أمام إسرائيل التي تعتبر نفسها فوق القانون. وتواصل انتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي لا حصر لها، بدون رادع.

هذه الانتهاكات تشمل، في جملة أمور، استهداف المدنيين الفلسطينيين بالقتل والإصابات والاعتقال التعسفي وسجن الآلاف منهم، بما في ذلك الأطفال، ومصادرة الأراضي وتدمير البنية التحتية والممتلكات، بما في ذلك الأراضي الزراعية وآبار المياه، وهدم المنازل، وفرض القيود الصارمة على حركة الأشخاص والبضائع، واستغلال الموارد الطبيعية وحرمان الشعب الفلسطيني من الوصول إلى ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية، و ٨٢ في المائة من المياه الجوفية فيها. كل هذا من شأنه أن يقوض الاقتصاد الفلسطيني وفرص إعادة تأهيله وتنميته.

ونؤكد هنا أن هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ليست عشوائية بل هي جزء من سياسة استعمارية ممنهجة ومتعمدة تنفذ بغرض السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية بعد تهجير السكان الفلسطينيين بالقوة عن مدنهم وبلداتهم، ونشهد تكثيفا لهذه السياسات والممارسات المصحوبة بمصادرة المزيد من الأراضي بغرض بناء المستوطنات غير القانونية وجدار الضم العنصري، خاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة ومنطقة الأغوار التي تشكل أكبر مساحة زراعية في فلسطين.

وعلى الرغم من كل هذه العراقيل والقيود، فقد عملنا خلال العقود الماضية بجدية وتفان، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، حيث طورنا مؤسساتنا الوطنية التي تعمل الآن كمؤسسات دولة بشهادة الجميع وبنينا سياساتنا على أسس علمية حديثة مما أدى إلى تحقيق إنجازات هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تنفيذا لخطط وطنية للإصلاح والتنمية. هذه الإنجازات تمت إلى حد كبير بفضل المساعدات الدولية الهامة وبفضل إرادة الشعب الفلسطيني الذي يواصل تطلعه إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم أسوة بباقي شعوب العالم.

هذا الجهد المشترك يمر اليوم بمرحلة صعبة تهدد بشكل حقيقي ما تم إنجازه. وفقا لتقرير حديث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بالتطورات التي يشهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة ٦ في المائة بعد أن كان قد ارتفع بنسبة ١٠ في المائة في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. كما ارتفعت نسبة البطالة بشكل حاد لتصل إلى ٢٨ في المائة، مما نتج عنه ارتفاع في معدل الفقر. وزادت المشاكل الهيكلية التي تواجهها التنمية الاقتصادية سواء بسبب القيود العديدة والصارمة التي تفرضها إسرائل على حركة الأشخاص والبضائع وعلى الوصول إلى الأراضي ومصادرها لها بغرض بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية الذي زاد كثافة وتصعيدا في الأشهر القليلة الماضية. لقد وصل عدد المستوطنين الذين قامت السلطة القائمة بالاحتلال بنقلهم بشكل غير قانوني إلي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى أكثر من ٥٤٠ ألف يعيشون في ١٥٠ مستوطنة وفي أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية. وزاد عدد حواجز التفتيش العسكرية الإسرائيلية وغيرها من القيود على الحركة إلى ٥٤٠، مما يؤدي إلى عزل الفلسطينيين في بنتوستانات عديدة تفصلهم عن الأسواق المحلية والعالمية وتعمق عجز المنتجين الفلسطينيين عن الوصول إلى مواد الإنتاج.

ويعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من تضخم تكلفة الأراضي نتيجة لنقصها المفتعل بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين بشكل تام من الوصول إلى أكثر من ٦٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية التي تحرم من البنية

التحتية الضرورية مما يحد من القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. بالإضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل حرمان المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من ٣٥ في المائة من أراضي قطاع غزة.

وتشكل الصعوبات التي يواجهها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني مثلا آخر على تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني حيث يمنع مشغلو الهاتف النقال الفلسطينيون من بناء الأبراج في أكثر من ٦٥ في المائة من الأرض الفلسطينية المحتلة مما يجبرهم على التعاقد مع شركات إسرائيلية الأمر الذي يؤدي إلى تضخم التكاليف ويضعف القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية.

وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أيضا حصارها غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة، الذي يمنع حرية الحركة الطبيعية للأشخاص والبضائع، بما في ذلك عرقلة حركة الاستيراد وكذلك حركة التصدير بشكل شبه كامل. حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني انخفضت إلى نحو الربع وحرم الناتج المحلي الإجمالي من زيادة تصل إلى نسبة ٤٠ في المائة. كما تمنع إسرائيل الصيادين الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من ٨٥ في المائة من مياه الصيد الفلسطينية، مما أدى إلى تفاقم الوضع المعيشي في قطاع غزة الذي أصبح أكثر من ٤٤ في المائة من سكانه يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر الحصار الإسرائيلي في إعاقة تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع المائية والصرف الصحي اللازمة، الأمر الذي لا يؤدي إلى تقويض جهود التنمية فحسب ولكن أيضا إلى خلق واقع كارثي وإلى تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

إن ارتفاع معدل الفقر ونسبة البطالة، خاصة في صفوف الشباب، يضع الحكومة الفلسطينية في وضع حرج، ويجعلها تواجه صعوبات مالية متجددة نتيجة تزايد الحاجة إلى التوظيف الحكومي والإنفاق الاجتماعي الحكومي، وهو أمر حتمي. ونتيجة لتفاقم الفقر، يواجه ١,٥ مليون فلسطيني انعدام الأمن الغذائي، وما يرتبه ذلك من آثار صحية وخيمة وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وبحسب الأرقام التي نشرها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لعام ٢٠١٣، كان من المتوقع أن يكون معدل الفقر أعلى بنسبة ١٨ في المائة من المعدل المعلن، ٢٦ في المائة، لولا المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الفلسطينية لفئات السكان الأشد فقراً.

بالإضافة إلى هذه التحديات، فإن الأزمة القائمة والمتعلقة بتراكم ديون الحكومة للقطاع الخاص التي وصلت إلى ٥٧٠ مليون دولار تضاعف من أزمة القطاع الخاص المخنوق أصلاً بسبب الممارسات الإسرائيلية وتزيد بالتالي من عجزه عن خلق فرص عمل. ونتيجة ذلك ظهرت في عام ٢٠١٣ فجوة في تمويل الميزانية العامة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي ويصاحب هذا كله تراجع تدفقات المعونة وتزايد مظاهر عدم اليقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي. في ضوء الوضع الراهن تحت الاحتلال الإسرائيلي المستمر، تظل المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ضرورية للغاية من أجل وقف تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

هنا، نجدد امتناننا للجهات المانحة ولكل الدول التي تواصل تقديم دعمها بسخاء لدولة فلسطين في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة والقطاعات الأخرى. كذلك نعرب عن امتناننا لبرامج الأمم المتحدة العديدة الذي يقدم دعماً حيوياً لشعبنا، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تواصل تقديم المساعدات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي تم توقيعه في آب/أغسطس ٢٠١٣ لتنسيق وتعزيز الدعم الإنمائي للشعب الفلسطيني، وتعزيز قدراته المؤسسية وفقا للأولويات الوطنية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، نجدد تقديرنا للجهود التي تبذلها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين. كما نقر بالآليات الإقليمية والدولية الأخرى في هذا الصدد.

نشدد على أن أي تراجع في هذه المساعدة سوف يؤثر بشكل مباشر وضار على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. كما نشدد على أن هذه المساعدة لا تزال غير كافية ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا وانتهاكاته قائمة. وهذا يضع سقفاً لن تتمكن أبداً هذه المساعدة من بلوغه. إن العلاج الوحيد لذلك يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومخططه الاستيطاني الاستعماري وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ونيله لحريته واستقلاله، وبسط سيادته على كامل تراب دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

أختتم كلمتي بما قاله رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الراحل، نيلسون مانديلا الذي شاركتم، أنتم والأمين العام للأمم المتحدة، بالنيابة عنا جميعا، في جنازته قبل بضعة أيام. قال نيلسون مانديلا، الرمز العالمي للحرية والنضال، في كلمته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأقتبس:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد اتخذت الأمم المتحدة موقفاً قوياً ضد الفصل العنصري وتم على مر السنين بناء توافق آراء دولي مما ساعد على إنهاء هذا النظام الجائر. بيد أننا نعرف معرفة كاملة بأن حريتنا تظل ناقصة من دون نيل الفلسطينيين لحريتهم.“

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال ويغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مواساته ومؤازرته لحكومات وشعوب البلدان التي تأثرت بأزمات إنسانية في العام الماضي. ونود أن نعرب عن تقديرنا للبلدان والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وجميع الأطراف الأخرى التي شاركت بهمة ودعمت أنشطة الإغاثة الإنسانية، ونعرب عن إعجابنا للعمل الجاد الذي قام به العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ولتفانيهم في عملهم. كذلك نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

في عام ٢٠١٣، كانت المساعدة الغوثية الإنسانية مطلوبة بشدة في جميع أرجاء العالم جراء الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة والأزمات التي طال أمدها. وثمة عناصر تشمل تغير المناخ، والنمو السكاني، والآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتقلبات أسعار السلع الغذائية كلها فاقمت من الحالة في البلدان النامية؛ وقد انصب اهتمام المجتمع العالمي على الحالة الإنسانية الدولية والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية التي لا تتوفر لديها الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية.

ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من العمل على جناح السرعة من أجل إيجاد الطرق الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لضمان النمو المستدام لموارد الإغاثة الإنسانية وتحسين فعالية المساعدة. إزاء تلك الخلفية، ينبغي للمنظومة الدولية المعنية بالمساعدة الإنسانية أن تضاعف من كفاءتها وأن تعزز التنسيق للإسراع في الاستجابة للحالات الإنسانية، على نحو أكثر فعالية وأكثر استهدافاً. وينبغي لها أن تنهض بعملها التحليلي وبناء القدرات بغية التخفيف من الآثار السلبية للأزمات الإنسانية أو القضاء عليها قضاءً مبرماً. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، لا بد من الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لاتباع المبادئ الأساسية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦؛ واحترام سيادة البلدان المتلقية للمساعدة، وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وفقا لما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة؛ تحاشي

تسييس القضايا الإنسانية؛ الإبقاء على عدم عسكرة المساعدة الإنسانية. لقد بينت الممارسة أنه لا يمكن أن يتم بفعالية تنسيق موارد وأعمال البلدان المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلا عندما يتم التقيد بهذه المبادئ، وعندما تقوم البلدان المتأثرة بدور رئيسي في أنشطة الإغاثة الإنسانية، وعندما تصبح الآليات الطويلة الأجل لبناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الكوارث والتأهب الإغاثة جزءاً من جهود التنمية الوطنية المستدامة.

ثانياً، يجب أن يتم تعزيز بناء القدرات بفعالية في البلدان النامية باستخدام التقدم التكنولوجي وبناء الشراكات.

في السنوات الأخيرة، حسنت الابتكارات التكنولوجية وسائل تقديم الإغاثة الإنسانية، وعملت على زيادة سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ وفعاليتها، ووسعت مجالات المشاركة لأعداد أكبر من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي الوقت نفسه، لا تزال العديد من البلدان النامية تواجه قيودا شديدة من حيث القدرات المالية والتكنولوجية والإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي، إذ يعمل على أساس الاحترام الكامل للشروط الوطنية، زيادة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية وتبادل الخبرات ذات الصلة والتكنولوجيات والمنتجات وذلك لدعم إدارة مخاطر الكوارث بشكل كبير والقدرات العامة للبلدان النامية لاتقاء الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها ومقاومتها والقدرة على مواجهتها.

ثالثا، ينبغي أن تدعم جهود التنمية في البلدان النامية بقوة وذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. شهدنا، في السنوات الأخيرة، عددا كبيرا من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات. ونشأت العديد من الصراعات الداخلية والإقليمية من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحادة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية من خلال الوفاء بالتزاماته وتقديم مساعدات كبيرة إلى البلدان المتضررة بإحداث انتقال سلس من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية على المدى الطويل.

رابعا، ينبغي أن يستمر تعزيز الدور المركزي الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في قيادة تقديم المساعدات الإنسانية وتنسيقها. وتحت قيادة وكيلة الأمين العام، السيدة فالري أموس، اضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور لا غنى عنه في المناشدة من أجل تقديم التبرعات وفي تنظيم المساعدات وتنسيقها. وتعرب الصين عن تقديرها لأعمال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتأمل أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنسانية تعزيز الكفاءة والشفافية، وزيادة مشاركة الدول الأعضاء، وبناء شراكات التعاون وتعزيزها مع الدول الأعضاء، واتخاذ تدابير لتعزيز الضمانات لسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

وترحب الصين باقتراح الأمين العام، القائم على خطة العمل الخمسية، لعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية عام ٢٠١٦ لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة.

والصين من بين البلدان التي تضررت بشدة جراء الكوارث الطبيعية. وفي إطار جهودنا للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والإغاثة، قمنا بدمج الأفكار والممارسات الدولية المتقدمة، واستكشاف سبلنا، وجمعنا دروسنا المستقاة. ونتيجة لذلك، قمنا تدريجيا ببناء نظام لتقديم المساعدات والإغاثة بقيادة الحكومة. وفي الوقت نفسه، تلتزم الصين بتبادل الخبرات والممارسات الناجحة مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عقدت الصين ٣٠ دورة تدريبية وندوة بشأن الوقاية من الكوارث والإغاثة. وللمرة الأولى، في حزيران/يونيه من هذا العام شاركت الصين مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في استضافة حلقة عمل بشأن إدارة الكوارث والإغاثة الإنسانية في البلدان النامية.

وفي الشهر الماضي، اتخذت الجلسة العامة الثالثة للجنة المركزية للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الوطني الشعبي للحزب الشيوعي الصيني قرارات بشأن العديد من المسائل الهامة المتعلقة بالإصلاح الشامل والمتعمق، التي وضعت استراتيجيات لبلدي شملت زيادة تحسين نظامنا للوقاية من الكوارث. وللمضي قدما، ستواصل الصين زيادة المدخلات من أجل بناء وتعظيم فائدة نظامها للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والإغاثة تدريجيا، وستعتمد نهجا أكثر نشاطا وانفتاحا من أجل زيادة أوجه التعاون الدولي في هذا المجال.

وكانت المساعدة الإنسانية الدولية دائما عنصرا هاما في المساعدة الخارجية للصين. في السنوات الأخيرة، قدمت الصين المساعدة الإنسانية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت الصين مساعدات إلى الفلبين في شكل فرق طبية ومستشفيات وسلع في أعقاب الإعصار هايان. وبدون فرض قيود أو شروط، قدمنا المساعدة الأجنبية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد ساعدت الصين البلدان النامية الأخرى في إنشاء وتحسين آليات الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والإغاثة وتعزيز بناء القدرات. وستظل الصين تولي اهتماما كبيرا للحالة الإنسانية الدولية، وستواصل تقديم التبرعات إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وستسهم في حدود إمكانياتها في القضية الإنسانية الدولية.

السيد ماكسميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتطلب استمرار الكوارث الطبيعية من صنع الإنسان وغيرها من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات فعالة ومتسقة، مما حمّل آلية منظومة الأمم المتحدة الإنسانية مطالب كبيرة. وضعت الجمعية العامة الإطار القانوني لأنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال في قرارها التأسيسي ١٨٢/٤٦ والقرارات ذات الصلة في وقت لاحق. ونؤيد بقوة الاحترام الثابت للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المنصوص عليها في أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إنه السبيل الوحيد لضمان الفعالية ولزيادة ثقة الدول الأعضاء في القطاع الإنساني للأمم المتحدة بوصفه آلية موثوقة وتعمل بشكل جيد لتوفير المساعدة الإنسانية والدفاع عن العلم الذي يرمز إلى فعالية المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمة.

ونعتبر أنه من غير المقبول بالنسبة للدول فرادى أو المجتمع الدولي تأجيج الجدل بصورة مصطنعة حول المسائل الإنسانية والتلاعب بالمشاكل الإنسانية من أجل تحقيق أهداف سياسية، لا سيما فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة. ويقوض ذلك المبادئ الإنسانية، والحياد والموضوعية، التي يجب مراعاتها عند تقديم المساعدة الإنسانية ولا يساعد السكان الذين يعانون فحسب، وإنما يؤدي إلى تفاقم حالتهم.

ونقدر عاليا التقدم الذي أحرزته المنظمة في إصلاح التقديم الفعال للاستجابة لحالات الطوارئ. ونؤيد مبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدات الإنسانية في اسطنبول عام ٢٠١٦. وفي سياق المناقشات بشأن المزيد من التحول في المجال الإنساني، نعتبر أن من الأهمية بمكان ضمان بقاء القرار ١٨٢/٤٦ الأساس للاستجابة الإنسانية مع ضمان الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي الدول والمبادئ الإنسانية الأساسية. ولن يكلل مؤتمر القمة بالنجاح إلا على ذلك الأساس. ونعتقد أن مؤتمر القمة سيكون فرصة هامة لتبادل الخبرات في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأفضل الممارسات فيما بين جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وقد تؤثر نتائجه على أعمال الأمم المتحدة في المستقبل لتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ. ويجب أن تكون العملية مفتوحة وشفافة وشاملة.

ونود أن نؤكد على الدور القيادي لحكومات الدول المتضررة في الشروع في تنظيم المساعدات الإنسانية وتنسيقها وتقديمها في

أقاليمها الوطنية. ويجب أن يكون دور المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الحكومات في التغلب على آثار الكوارث.

ومما له أهمية في ذلك الصدد تعزيز التعاون الوثيق بين الكيانات العاملة في المجال الإنساني في الأمم المتحدة والدول الأعضاء الذي سيعزز الثقة بالعمل الإنساني الذي تقوم به المنظمة. وفي رأينا، إن الأساس لاستجابة أكثر فعالية يكمن أولا وأخيرا في تعزيز القدرات في مجال المساعدة الإنسانية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين آليات البلدان وأدواتها في مجال تقليص مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب في الحالات الإنسانية وتطوير نظم للإنذار المبكر وحالات الطوارئ تستجيب للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها البشر.

إن روسيا مشارك نشط بصورة تقليدية في الجهود العالمية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة، وقد واصلنا زيادة مساهمتنا في الجهود الدولية للتخفيف من الآثار الإنسانية للمحن والنكبات. في عام ٢٠١٣، وفي إطار نداءات الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الطارئة، قدم بلدنا نحو ٤٥ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية ثنائية لبلدان مثل قيرغيزستان، وطاجيكستان، والصومال، وسوريا والفلبين، وكذلك للسلطة الفلسطينية وغيرها.

إن استخدام الموارد العسكرية أصبح حالياً واقعا ملموسا في الأمم المتحدة في عمليات الاستجابة في حالات الطوارئ. ومع ذلك، ليس من قبيل الصدف أن ممارسة المساعدة الإنسانية تم تصورها بوصفها نشاطا مدنيا بحتا. نعتقد أن من الجوهري الحفاظ على طابعها المدني ولا نؤيد استخدام الموارد العسكرية إلا كتدبير من تدابير الملاذ الأخير. وينبغي أن يُترك التنسيق الشامل للسلطات المدنية الوطنية والأمم المتحدة، خاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن موقفنا المبدئي يرتكز على دعم الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفه الضامن للإبقاء على الطابع المدني للمساعدة الإنسانية التي تُقدم على أساس المبادئ الإرشادية الواردة في مرفق القرار الأساسي للجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

وتعتبر روسيا أن بلورة التعاون الدولي بشأن مسألة تشيرنوبيل في غاية الأهمية. ونعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهمته في تعزيز ذلك التعاون، وكذلك نعرب عن شكرنا للمنظمات الأخرى، بمن في ذلك البنك الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعمل على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل حتى عام ٢٠١٦. ويعمل الاتحاد الروسي على نحو بناء مع جميع شركائه بشأن المسائل المتعلقة بمعالجة آثار كارثة تشيرنوبيل، ويتعاون بفعالية مع بيلاروس وأوكرانيا. ونشارك في عمل منتدى تشيرنوبيل. وتحرص وزارة الطوارئ الروسية على ضمان المشاركة الروسية في تنفيذ المشاريع التي يتولى زمام المبادرة فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بهدف التخفيف من الآثار السلبية لكارثة تشيرنوبيل. ونود أن نشكر شركاءنا الأوكرانيين على عملهم في تنسيق المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق ناجح بشأن مشروع قرار هذا العام المتعلق بمسألة تشيرنوبيل (A/68/L.21) الذي يسرد المبادئ الإرشادية الأولية من أجل بلورة التعاون الدولي في هذا المجال في الأجل الطويل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقترب من نهاية العام، وإذ نتأمل فيه نجد من الواضح أن عام ٢٠١٣ كان عاماً حافلا بالمآسي. فقد شهدنا فيه الأعاصير، والزلازل، والجفاف والمجاعة، والعنف وزعزعة الاستقرار السياسي. وهلك العديد من الناس وعانى العديد جداً منهم. تلك الأزمات كان لها أثرها المدمر على المجتمعات والبلدان في جميع أرجاء العالم. وفي قول مأثور يُعزى إلى الدلاي لاما: ”بغض النظر عن ضروب الصعوبات وقسوة التجربة، إذا

فقدنا أملنا، فتلك هي كارثتنا الحقيقية''. في خضم المآسي التي وقعت في عام ٢٠١٣، لاح في الأفق وميض أمل يمثل أفضل جانب في الإنسانية. فقد تقدم عدد كبير جداً من الأفراد للتبرع بسخاء؛ والتزمت الدول بتقديم موارد هائلة؛ وتوحد المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا المآسي.

شهدنا هذا العام مآسي يصعب وصفها عمت جميع أرجاء العالم. فقبل شهر تقريباً، ضرب الفلبين أعتى إعصار حدث حتى الآن نجم عنه مقتل أكثر من ٠٠٠ ٥ نسمة وخلف أكثر من ٤ ملايين مشرد. واليوم، تسير جهود المساعدة ببطء من مرحلة الاستجابة الاستهلالية إلى الإنعاش في الأجل الطويل. وحيث تضرر من ذلك عدد كبير من الناس، تتمثل إحدى الشواغل الرئيسية في كيفية بناء القدرات والحيلولة دون وقوع كوارث في المستقبل تلحق دمارا بهذا الحجم.

في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زال عدد الوفيات يتزايد حيث يغرق البلد في المزيد من الفقر المدقع. بعد عقد من الصراع المسلح يتضح أنه لا توجد دلائل على تخفيف حدة الوطأة، وأن عدم استقرار الأمن في البلد لا يزال عقبة أمام الاستجابة لتقديم المساعدة الإنسانية في بعض أجزاء من البلد. وفي جنوب السودان، تكدح أحدث دولة في العالم لترسيخ دعائم مؤسساتها الديمقراطية السيادية بينما تكابد تحديات إنسانية كبيرة.

أما في سوريا، فما من شخص ذي ضمير يمكنه أن يقف موقف المتفرج أمام الاستمرار في ذبح الرجال والنساء والأطفال. صادف هذا الأسبوع مرور ألف يوم على اندلاع الحرب الأهلية السورية. فقد قُتل أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ شخص، وأصبح الملايين من البشر لاجئين واتسعت رقعة الفاقة والجوع. تشعر إسرائيل بالصدمة لما يشهده الشعب السوري من ألم ومعاناة. إن يدنا ممدودة للشعب السوري وسوف نواصل تقديم المساعدة الإنسانية والطبية لجميع من هم بحاجة إليها بغض النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس.

ومن بين أعظم أساسيات التقليد اليهودي ما نسميه بالعبرية ''تيكون أولام''، أي التزام الجميع بجعل العالم مكاناً أفضل. وقد اعتنقت إسرائيل تلك الرسالة. إنها بمثابة جوهر خطتنا الإنمائية، وتنسيقنا الوثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث هام جداً بالنسبة لنا. فعندما تحل المآسي، فإن إسرائيل، في أحيان كثيرة، أول من يهب لعرض المساعدة. ففي عام ٢٠١٠، وبعد عشرة أيام من وقوع زلزال مدمر في جزيرة هايتي، تم انتشال إيمانويل بوسو البالغ من العمر ٢٢ عاماً من تحت أنقاض بناية كان بالكاد حياً. وكان أول ما رآه وجوه عمال الإنقاذ الإسرائيليين الذين طاروا عبر العالم لإنقاذ الأرواح. ومن الجدير بالذكر أن المزارعين في السنغال، وفي الهند والصين، والشابات في جنوب السودان، ومرضى القلب في غزة وفي العراق كلهم تلقوا المساعدة الحيوية من الاختصاصيين الإسرائيليين.

منذ وقت قريب جداً، بعثت إسرائيل بفريق إلى مدينة بوغو في الفلبين بعد التدمير الذي تسبب به إعصار هايان. وبالإضافة إلى تقديم ١٠٠ طن من المساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية، بعثت إسرائيل بمستشفى ميداني مجهزاً تجهيزا كاملا بأحدث المعدات مع وحدة لمعالجة الصدمات وعنابر للأطفال، وأقسام خاصة بحالات الولادة والرعاية الطبية الخارجية. لقد عالج المستشفى أكثر من ٦٠٠ ٢ مريض، بمن فيهم ٨٠٠ طفل. وقام المختصون الطبيون بإجراء عشرات العمليات الجراحية المنقذة للحياة وأشرفوا على ولادة ٣٦ وليداً. بالإضافة إلى معالجة المرضى، قام أعضاء الفريق الإسرائيلي بتدريب ٣٦ ممرضاً محلياً وساعدوا الموظفين العاملين في الحقل الاجتماعي في مجتمع يمر بخسارة فظيعة. وعملوا أيضاً على ترميم مدرسة كانت بحالة سيئة وتتسع لـ ٠٠٠ ٢ طالب وجعلوها أول مدرسة في المنطقة تستأنف نشاطها المعتاد. ويقر تقرير الأمين العام بأن الابتكار والتكنولوجيات أمور حيوية في زيادة وصول العمل الإنساني وأثره. وللإبقاء على ذلك الهدف،

عمل الفريق الإسرائيلي أيضاً على تركيب نظم لتنقية المياه لضمان تناول ضحايا الإعصار مياه الشرب العذبة.

إن جهود الإغاثة الإسرائيلية تجسد الالتزام الحقيقي بتعافي المجتمعات من خلال بناء القدرات وإعدادها من أجل المستقبل بتقديم التدريب والهياكل الأساسية الحيوية. كذلك تقر إسرائيل بأن التعاون الوثيق بين البلدان والمنظمات غير الحكومية مسألة حيوية عند الاستجابة للكوارث الدولية. ابتداءً من إعصار ساندي إلى الحادث النووي الذي وقع في فوكوشيما باليابان، كانت المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية وهيئة المساعدة الإسرائيلية أول من رفع يده لتقديم المساعدة، و لم نتراجع أبداً أمام أي تحدي كلما تعرضت الحياة البشرية للخطر.

إن أعظم حاجز أمام الود الإنساني هو تسييس جهود الإغاثة، ومن سوء الطالع أن ذلك يصدق بوجه خاص على الشرق الأوسط. من المؤسف أن أحد الوفود آثر اليوم تجاهل الاحتياجات المتزايدة في العالم، وعوضاً عن ذلك ركّز على كيل الاتهامات السياسية لبلدي. وعلى النقيض مما سمعناه في وقت سابق، ومما قيل في منتديات الأمم المتحدة الأخرى، فإن إسرائيل لديها اهتمام مخلص في رفاه جيرانها.

ففي كل شهر، تعبر شاحنات محملة بمئات الآلاف من الأطنان من السلع – بما في ذلك المواد الغذائية والمعدات الطبية ومواد البناء – من إسرائيل إلى قطاع غزة. وفي الأسبوع الماضي وحده، دخلت ١ ٠٥٢ شاحنة تحمل أكثر من ٠٠٠ ٢٢ طن من السلع غزة. وبينما نتكلم، واعتبارا من اليوم، ستخطر إسرائيل منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة بتطبيق إجراءات خاصة لتيسير نقل المساعدات الإنسانية، وخاصة غاز الطهي، على وجه السرعة إلى قطاع غزة لمساعدة المتضررين من الفيضانات التي اجتاحت المنطقة مؤخرا.

غير أنه في مقابل السلع وحسن النية، تحصل إسرائيل على الثمن في صورة صواريخ وأنفاق للإرهاب. وقبل وقت ليس ببعيد، اكتشف جيش الدفاع الإسرائيلي نفقا بطول كيلومترين، يبدأ في غزة وينتهي خارج بلدة إسرائيلية مباشرة. وقد بنت حركة حماس النفق باستخدام ٠٠٠ طن أسمنت. ويكفينا أن نتصور عدد المدارس والمستشفيات والمنازل التي كان من الممكن بناؤها والفوائد الملموسة التي تم التضحية بها في سبيل العداء.

وللأسف، فقد بات واضحا أن أولئك الذين يعارضون السلام وضعوا استراتيجية مربحة لكل الأطراف. فهم يجعلون من إسرائيل ضحية بشن هجمات على جميع الجبهات. وبعد ذلك، وعندما يتم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، يقومون بدور الضحية ويضجون بالشكوى من نقص المساعدات الإنسانية. إلا أن إسرائيل ملتزمة بصنع السلام مع الفلسطينيين. ولهذا السبب، نشارك بصورة جدية وحقيقية في محادثات السلام وندرك أن أي حل ذي مغزى يتطلب تقديم كلا الجانبين لتنازلات مؤلمة.

ربما يكون الثلج يتساقط في إسرائيل اليوم، ولكن هذا ليس عذرا لتجميد الوقت في هذه القاعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقاوم إغراء تجاهل جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها إسرائيل. وقد حان الوقت للتوقف عن توجيه أصابع الاتهام وإلقاء اللوم على إسرائيل وحدها.

في وقت سابق، استمعنا إلى موقف انهزامي في هذه القاعة، يقول لنا إن ثمة سقفا للتنمية بالنسبة للفلسطينيين. لا يوجد سقف كهذا. فليس هناك سقف للقدرة. وليس هناك سقف لمباشرة الأعمال الحرة. وليس هناك سقف لمساعدة شعبكم. ويبدو أنه ليس هناك سقف سوى للعمل الشجاع والقيادة. ولئن كان إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيقوم بالتأكيد بدور رئيسي في تحسين حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، فإن الوقت قد حان أيضا لمطالبة الفلسطينيين بالخضوع للمساءلة عن أفعالهم ونشر ثقافة التعليم من أجل السلام.

ودولة إسرائيل تدرك أن صنع السلام يتطلب شجاعة. وقد حان الوقت لكي يبني قادة فلسطينيون شجعان أمتهم بدلا من هدم إسرائيل. وحان الوقت لأن تنهض القيادة الفلسطينية وتتحمل المسؤولية. وقال جون كينيدي ذات مرة إن هناك مخاطر وتكاليف للعمل، لكنها أقل بكثير من المخاطر الطويلة الأجل للتقاعس المريح.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا حياتهم في خدمة المحتاجين. فلنستلهم دائما رحمتهم وتفانيهم ولطفهم، وأدعو الله أن تظل ذكراهم نعمة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن الأزمة الإنسانية العاصفة التي تمر بها بلادي لم تكن من صنع الكوارث الطبيعية ولا بفعل تغير المناخ، بل حصلت بتآمر سياسي تدخلي خارجي فاضح استهدف الإنسان السوري والمجتمع السوري والاقتصاد السوري، وذلك باستخدام أدوات شيطانية من قبيل نشر أبشع مظاهر الإرهاب الدولي الهمجي الذي لم يتورع مخططوه عن استعمال حتى تعاليم الدين الإسلامي السمح الحنيف بعد تزييف تلك التعاليم وتقديمها للمُغرر بهم على أنها جهاد، وذلك كسلاح تخريبي لتقويض الدولة والاستقرار والأمن في بلادي، سوريا.

إن الحديث عن تنسيق المساعدات الإنسانية في سوريا لا يمكن أن يستقيم في ظل إغفال الدور التخريبي الذي تقوم به الجماعات الإرهابية المسلحة والتي تُستقدم، من قبل أجهزة استخبارات أجنبية معروفة، إلى البلاد عبر حدود الدول المجاورة لسوريا من أجل نشر الإرهاب والعنف والسطو بشكل ممنهج على قوافل المساعدات الإنسانية سواء الوطنية منها أم تلك التي تقوم بها المنظمات الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتعيق وصولها إلى المحتاجين، بل وتدمر كل ما تستطيع من وسائل معيشة المواطنين السوريين من بنى تحتية ومحاصيل زراعية ومواد غذائية ومصادر طاقة ومشاف ومدارس ودور العبادة وشبكة المواصلات.

إن هذه الجماعات المسلحة لم تكن لتستطيع القيام بهذا الدور التخريبي لولا الدعم الكبير الذي توفره لها أنظمة دول أعضاء بعينها تتفاخر علنا بتقديم هذا الدعم التخريبي الإرهابي، وعلى وجه الخصوص أنظمة الحكم في السعودية وقطر وتركيا. ففي الوقت الذي تتباكى فيه هذه الأنظمة على أوضاع السوريين الإنسانية وتعمل على تقديم مشاريع قرارات تستنهض فيها همة الدول الأعضاء لاستعداء الحكومة السورية أو لتقديم التبرعات الإنسانية للسوريين على حد قولها، فإن هذه الأنظمة ترفض هي نفسها تقديم أي مساعدات إنسانية أو أي تمويل لنشاطات الأمم المتحدة في هذا الصدد بل هي تقدم بسخاء بلايين الدولارات لتمويل وتسليح وتدريب الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود التي يتبع بعضها لتنظيم القاعدة، لا بل تفتح حدودها المشتركة مع سوريا على مصراعيها لإدخال الإرهابيين والأسلحة إلى سوريا والعراق ودول عربية أخرى.

الآن وفي هذه الساعة التي أتحدث فيها إليكم، أيها السادة، تقوم الجماعات الإرهابية التكفيرية الممولة خليجيا بذبح مئات السوريين في مدينة عدرا العمالية التي تقع بين دمشق وحمص وكانت هذه الجماعات قد ذبحت مئات غيرهم في دير عطية وقارة ومعلولا منذ بداية هذا الأسبوع. إنه لمن المخجل والفاضح فعلا أن تواصل أنظمة تلك الدول تمويل ودعم هذا الإرهاب المنظم ذي الصبغة الطائفية والذي يمتهن قتل الناس على أساس انتمائهم الطائفي، كل ذلك في وقت يعرف فيه الجميع في هذه القاعة أن الأمم المتحدة قد أدانت جرائم الإبادة أيا كان نوعها في العشرات من قراراتها ذات الصلة.

إذاً، هل يمكن لأحد، في هذه القاعة من الضالعين بالأمور الإنسانية في هذه المنظمة الدولية، أن يشرح لنا: كيف يمكن

أن تدعي أنظمة الحكم في السعودية وقطر وتركيا أنها تتألم للوضع الإنساني للسوريين في حين أن هذه الأنظمة نفسها تستجلب إلى سوريا إرهابيين تكفيريين من السعودية واليمن وليبيا وتونس ومصر وتركيا والشيشان والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وبلجيكا وبريطانيا وهولندا وفرنسا لترويع الشعب السوري بجرائمهم المقززة؟

أحيلكم هنا أيها السادة إلى المقال الذي نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية في الثامن من الشهر الجاري تحت عنوان ”أصدقاؤنا السعوديون هم من يمولون عمليات القتل الجماعي في الشرق الأوسط“، هل يمكن لأحد أن يشرح لنا كيف يدعي النظام السعودي الحرص على مساعدة الشعب السوري في الوقت الذي لم يسمح به لأي مواطن سوري منذ بداية الأزمة بالدخول إلى الأراضي السعودية ولو بصفة لاجئ، كما لم يسمح للسوريين بأداء شعائر الحج هذا العام وذلك للمرة الأولى منذ بداية الإسلام كدين سماوي منذ ١٤٣٤ سنة، فلم يحدث مطلقا أن منع السوريون من الحج، وهذا العام قرر النظام السعودي منع السوريين من أداء شعائر الحج.

من المحزن فعلا أنه على الرغم من كل ما سبق، ما زال يحلو للبعض في هذه المنظمة الدولية أن يضفي على تلك الجماعات التكفيرية الإرهابية التي تمولها السعودية وقطر وتركيا صفة المعارضة، ما زال البعض يسمي هذه الجماعات التكفيرية الإرهابية بالمعارضة، علما بأنها مدرجة على قائمة الإرهاب في مجلس الأمن.

لا يمكن الحديث عن تلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا دون التطرق لما تتعرض له الحكومة السورية من ضغوط سياسية واقتصادية وإعلامية هائلة وأهمها التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على الشعب السوري منذ بدء الأزمة.

إذ تستمر تلك التدابير القسرية في خلق معوقات وصعوبات جمة أمام الحكومة في توفير المستلزمات الأساسية، لا سيما في قطاعات الصحة والغذاء والكهرباء وفتح الاعتمادات المصرفية لتوريد الدواء والتجهيزات الطبية وما يترتب على ذلك من مصاعب وتحديات فنية وإدارية ومالية ساهمت في تدهور الوضع الصحي وانتشار بعض الأمراض المنتقلة إلى سوريا من الخارج مثل شلل الأطفال، علاوة على عرقلة تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين السوريين من خلال ارتفاع كلف التأمين الخارجي على الشحن إلى سوريا، وإيقاف العديد من رحلات شركات الطيران العالمية إلى المطارات السورية في إطار الحرب والضغط والحصار على البلد، وبالتالي مفاقمة الأوضاع الإنسانية الصعبة في جميع المناطق بهدف دفع السوريين إلى اللجوء إلى الدول المجاورة والنزوح عن مناطق عيشهم داخل البلد لخلق ضغوط إضافية على الحكومة ومواردها، ومن ثم التشهير بالحكومة السورية بأنها لا تقوم بما يكفي لمساعدة شعبها في المضمار الإنساني، الأمر الذي يستدعي في عقول من يروج لتلك الأشياء استدعاء التدخل الخارجي أي تسييس المسائل الإنسانية وهذا ما يجري بالضبط.

إذن يمكن القول إن حيزا كبيرا من الأزمة الإنسانية، مصطنع ومفبرك لدواع سياسية غرضها ممارسة الضغط على الحكومة السورية وشيطنة صورتها لدى الرأي العام العالمي.

وبالرغم من كل هذه الصعوبات والضغوط التي تُمارس بشكل جماعي على سوريا دولة وشعبا، فقد استمرت الحكومة السورية منذ بداية الأزمة الراهنة في تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كما استمرت في بذل الجهود الخاصة بتقديم المساعدات الإنسانية إلى مواطنيها جميعا دون تمييز، بالإضافة إلى استمرارها في تقديم شتى أشكال التعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية والدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعتمدة في سوريا.

إذ تعمل الحكومة السورية بشكل مستمر على تطوير آليات التعاون والتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتحديثها بغية تسهيل الإجراءات الرامية لتقديم المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات الدولية، وذلك في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، وكل ذلك بهدف التعاطي بفاعلية وواقعية وإيجابية مع الآثار الإنسانية الناجمة عن الأحداث الراهنة.

ولقد اتخذت الحكومة السورية في هذا السياق مؤخرا عدة تدابير في إطار تنفيذ البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقد شرحت الحكومة السورية هذه الإجراءات الهامة في رسالتها التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة؛ وهي الرسالة التي صدرت بالوثيقة الرسمية A/68/622-S/2013/686.

ونشير في هذا الصدد إلى بعض من هذه الإجراءات، حيث وافقت الحكومة السورية على فتح ٣ مكاتب فرعية إضافية للأمم المتحدة ليصل عدد المراكز الأممية الرئيسة إلى ٦ مراكز تقوم بتغطية مختلف مناطق سوريا، كما سمحت الحكومة بوصول المساعدات الإنسانية مباشرة عبر المعابر الرئيسة الرسمية مع كل من لبنان والأردن والعراق، وكنتيجة مباشرة لهذا الإجراء تم فتح جسر جوي لطائرات الشحن الأممية المحملة بالمواد الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى إلى محافظة الحسكة عبر العراق وذلك بعد أن منعت الجماعات الإرهابية المسلحة إيصال أي مساعدات إنسانية إلى تلك المحافظة، أي الحسكة، عن طريق البر خلال الشهرين الماضيين.

تقوم الحكومة السورية حاليا بالتعاون مع الأمم المتحدة على وضع خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للعام ٢٠١٤، والتي من المفترض إطلاقها في جنيف خلال وقت قريب. وهنا لا يسعنا إلا التأكيد بأن تنفيذ هذه الخطة بنجاح يعتمد إلى حد كبير على ضمان توفير الموارد المالية اللازمة من قبل المانحين وهي الموارد التي لم تتعد الستين في المائة من التمويل المطلوب الذي كان مخصصا لتمويل خطة الاستجابة لعام ٢٠١٣.

كما يتوقف نجاح الحكومة السورية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الحقل الإنساني أيضا على تحييد عوامل التدخل الخارجي الفاضح في الشأن السوري الداخلي، ولا سيما من جانب الحكومات التي تغذي الإرهاب بهدف تقويض حظوظ انعقاد ونجاح مؤتمر جنيف ٢، لن أطيل في شرح ما يجري في سوريا، فالصورة أصبحت واضحة للجميع.

ومن يريد لسوريا الشرَّ والدمار بات معروفا وكشف عن نفسه بنفسه، علاوة على أننا بتنا نشهد مراجعة حقيقية لمواقف العشرات من الدول إزاء ما يجري في سوريا. ولعلَّنا جميعا نعرف ما هو الحل. ولعلنا جميعا ندرك أهمية أن يقوم ما يُسمَّى المجتمع الدولي، بموجب قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، بمساءلة الدول التي تدعم علنا العنف والإرهاب في سوريا، وتقوم بإذكاء نار الفتنة الطائفية والمذهبية، وتموِّل وتؤوي المسلَّحين والإرهابيين، وتدفعهم إلى ارتكاب مجازر وتفجيرات وأعمال إرهابية بحقِّ المدنيين السوريين والبنية التحتية للدولة السورية. ولا يمكن لبعض الحكومات المشاركة في سفك الدم السوري، أن تدَّعي أنها تقوم بدور رجل الإطفاء والإغاثة الإنسانية، بينما هي تقوم في الوقت نفسه بافتعال الحرائق وتمويل ورعاية جرائم القتل والإرهاب في بلدي، وفرض الحصار لتجويع الشعب السوري.

أخيرا، أود التشديد على أنَّ حلَّ الأزمة الإنسانية في سوريا لا يتمّ من خلال التحامل السياسي، ولا عبْر النظر بعين واحدة إلى ما يجري، ولا من خلال توجيه بعضهم النقد إلى الحكومة السورية، التي تقوم بعمل جبَّار ومجهودات هائلة لمساعدة شعبها. بل يكون من خلال وقْف تمويل الإرهاب ورعايته، والتقيُّد الصارم والتزيه بمبادئ تقديم المساعدات الإنسانية، وأولها القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩١، ومن خلال العمل الجاد للدول والهيئات المانحة في تقديم ما وعدت بتقديمه من مساعدات غير مشروطة، ومن خلال العمل على رفع التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب.

ختاما، أود أن أشير إلى أننا سنمارس حقَّ الردّ بشكل مستقلّ على ما ورد في بيان ممثل إسرائيل.

السيد فيغيروا فيشر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إنّ وفد بلدي يرحب بفرصة أخذ الكلمة في هذه المناقشة السنوية، للتنويه بالدور الحيوي الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين قدرة وأداء الإغاثة الإنسانية ميدانيا.

لقد أرسينا قبل اثنتين وعشرين سنة نموذجا لتنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية التي تطوَّرت تطوُّرا كبيرا، والتي تستدعي جهود تكييف مستمرة، كما يشير أحد تقارير الأمين العام المعروضة أمامنا اليوم. ويوافق وفد بلدي على أنّ الابتكار يتطلَّب من المنظومة أن تتجاوز المجالات التكنولوجية والتجريبية، لكي يكون لها تأثير حاسم على الجوانب المؤسسية والعملية.

وبما أننا لا نستطيع الاعتماد على نماذج فريدة أو غير مَرِنة، وبما أنه يتعيَّن مراعاة السياق في جميع الأوقات لتحديد الاستجابة لأية أزمة إنسانية أو حالة أو طارئ، فإنّ المكسيك تعتقد أنّه لكي تكون لدينا منظومة تعمل بكفاءة، من الضروري التوافق على حدٍّ أدنى معيَّن لا غِنى عنه من المبادئ والخصائص التي نتشاطرها جميعا. لهذا السبب، ترى المكسيك أنه من الأساسي متابعة المناقشات التي تُتيح لنا تحقيق توافق آراء بشأن منظومة الاستجابة الإنسانية التي نريد، بدءا من عام ٢٠١٦. ومرحلة التحضير لمؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية فرصة متميزة لإجراء تقييم نقدي وبنَّاء للمنظومة في إطار نظام شامل وواسع وشفَّاف للتشاور والمفاوضات.

لقد نوقش مستقبل المنظومة الإنسانية في منتديات مختلفة. وكان في العديد منها إشارات متكررة إلى المانحين الجدُد والمانحين والشركاء الناشئين من بلدان الجنوب. ومع تقديرنا لأهمية تلك الممارسة، التي تسعى إلى تحديد مصادر تمويل جديدة ووجود أطراف فاعلة جديدة، من المهمّ الإشارة إلى أنّ المساهمات في الأنشطة الإنسانية لا تقتصر على الطابع المالي كليا أو بصورة رئيسية. وترى المكسيك أنه ينبغي لنا التخلّي عن النهج التقييدي الحالي القائم على المانحين أو الشركاء الإنسانيين، والانتقال إلى نهج يقدِّر أهمية جعْل قصص النجاح معروفة لدى الجمهور الأوسع ويضعها في المنظور الملائم، ويعمِّم الخبرات وينشر الممارسات الجيدة في المجال الإنساني. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثلا، يجب أن يؤخَذ في الحسبان تعاوننا الأقاليمي المكثَّف لمجابهة الكوارث في ممارسات التفكير والتحليل، تحضيرا لمؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية. واستنادا إلى مبادئ الحوار والتعاون بين بلدان الجنوب، أنشأنا شبكة من المنظمات والمنتديات الساعية إلى إيجاد مساحة إنسانية متَّسقة ومنسَّقة تتلاءم مع احتياجات الضحايا.

ومن جهة أخرى، إنّ الفرق بين العمل الإنساني الفعّال وحسَن التوقيت ومثيله المتأخر وغير الملائم يكمن، في حالات عديدة، في إدراك الأطراف الفاعلة للظروف والاحتياجات المحلية. لهذا السبب، ينبغي أن تُسهم المنظومة الإنسانية في التطوير المتواصل للقدرات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. فأية استجابة إنسانية ستكون أقوى إذا اعتمدت على التوجيه من سلطات البلد المعني، وعلى إشراك أطراف فاعلة عديدة من مجتمع ذلك البلد – وبعبارة أخرى، على تعزيز القدرة المحلية وانفتاح المنظومة أمام الأطراف الفاعلة الرئيسية من القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص، في إطارٍ من القواعد الوطنية والدولية الواضحة.

أخيرا، إننا ندعم نهجا قائما على تحليل المخاطر قبل إطلاق استجابة إنسانية. وقد حدَّدت حكومة المكسيك لنفسها هدف العمل في مجالَي الوقاية والتأهُّب عبْر التكنولوجيا وأنظمة الإنذار المبكِّر، مدعومة من المجتمعات المحلية

والشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والأوساط العلمية، دون إغفالها حقيقة أنه يتعيَّن عليها أن تعالج أيضا الأسباب الاقتصادية – الاجتماعية المؤدية إلى استدامة مواطن الضعف، حتى قبل وقوع الكوارث الإنسانية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أنَّ حالات الأزمات الإنسانية والطوارئ التي تعصف بالعالم تستلزم حلولا أفضل تنظيما وتعاونا وأكثر كفاءة. وأمام المجتمع الدولي فرصة لتحسين قدرته على الرعاية والاستجابة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة. والتقارير المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن المساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية، وبشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تشكّل إطارا سليما للمزيد من المداولات بشأن مسائل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بروناي دار السلام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير ماليزيا للسيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وفريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على قيادتهم وجهودهم الدؤوبة في تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم أشد حاجة إليها.

كان للقرار ١٨٢/٤٦ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، المتخذ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ دور أساسي في إنشاء الهيكل الأساسي لتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ولاحظت ماليزيا التقدم المحرز منذ ذلك الحين في زيادة تعزيز تقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة، بما في ذلك في الحد من مخاطر الكوارث والوفيات. وفي ظل حالات عدم اليقين هذه الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي والنمو السكاني والتوسع الحضري السريع غير المخطط له، من المتوقع زيادة حدوث الكوارث في جميع أنحاء العالم ولا يوجد أي بلد في مأمن من تأثير تلك التغيرات البيئية العالمية. وتتطلب منا أوجه عدم اليقين تلك اليقظة المستمرة وتعزيز التأهب والاستجابة، وكذلك بناء منظومة إنسانية عالمية أكثر شمولا مع تعزيز التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وترحب ماليزيا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى التنمية (A/68/89). وتؤيد ماليزيا بشكل كامل التوصيات بأن تعمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية، من بين أمور أخرى، على بناء القدرات الوطنية وزيادة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الشعوب على تحمل الصدمات والضغوط وإدارة المهام والهياكل الأساسية والمحافظة عليها، والنهوض منها لإقامة شراكات في مجال إدارة مخاطر الكوارث والعمل على نحو أكثر استراتيجية مع مجموعة واسعة النطاق من الشركاء، مثل الأشخاص المتضررين، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والجهات العسكرية والأوساط الأكاديمية والمجتمع العلمي؛ وتنسيق الجهود المشتركة على المستوى القطري لدعم العمليات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

وتتسق بعض التوصيات مع جهود ماليزيا المتواصلة، إذ تعتقد ماليزيا أن بناء القدرة على المواجهة على المدى الطويل، التي تدعمها البرمجة الإنمائية، مسؤولية الحكومة. كما تشجع ماليزيا باستمرار جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص، والمؤسسات الوطنية، والأوساط الأكاديمية والقطاع غير الحكومي لضمان التنفيذ الملائم لخطط الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المواجهة.

ومن تقرير الأمين العام بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (A/68/87)، تلاحظ ماليزيا أن منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ خصصت منحا إلى ٤٩ بلدا وإقليما – وهو أعلى مبلغ يصرف في سنة واحدة في تاريخ الصندوق – بسبب الاحتياجات الملحة لعمليات إنقاذ الأرواح في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة، وسعيا لمواصلة تعزيز الصندوق لمواجهة الأزمات المزمنة الأخرى في جنوب السودان وباكستان وفي المناطق الأفريقية والآسيوية.

وتحيط ماليزيا علما بتوصيات التقرير البالغ عددها ١٩ توصية لمختلف أصحاب المصلحة – وهم منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وأمانة الصندوق، ومكتب المراقب المالي، والجهات المانحة، والوكالات، بما في ذلك وكالات بقيادة المجموعات – لزيادة تعزيز فعاليتها والتنسيق مع الصندوق والاستفادة منه. وإذ ندرك أن أمانة الصندوق تخطط لتنفيذ جميع التوصيات بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٣، تأمل ماليزيا في معرفة المزيد عن التقدم الذي أحرزته أمانة الصندوق، فضلا عن التحديات التي تواجهها في مرحلة التنفيذ.

وأود أن أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/68/76). وأود أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا بتقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته. وتؤكد ماليزيا مجددا دعمها للأعمال الهامة التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مساعدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. والميزانية العادية للوكالة حاسمة الأهمية لتمكين الوكالة من تنفيذ أنشطتها بشكل فعال.

ويساور ماليزيا القلق بشأن عجز الميزانية البالغ ٣٥٣,٣ مليون دولار، إذ أثرت تلك الحالة المالية المقلقة سلبا على قدرة الوكالة على الاضطلاع بمهامها في مختلف مجالات عملياتها، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وإشراك الشباب، والتمويل البالغ الصغر، والبنية التحتية وتحسين حالات المخيمات لـ ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وتؤيد ماليزيا الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتعبئة المساهمات من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يحيط وفد بلدي علما أن الوكالة تواصل دراسة برامجها وأولوياتها واحتياجاتها بدقة، واستكشاف المزيد من الخيارات لتوسيع نطاق قاعدة المانحين. وإذ يساور ماليزيا القلق إزاء ركود مستوى الاستجابة، تناشد الدول الأعضاء مواصلة دعم أعمال الوكالة من خلال تعزيز مساهماتها في الوكالة، لأن ذلك أمر حاسم الأهمية لرفاه اللاجئين الفلسطينيين.

وما فتئت ماليزيا تؤيد بقوة القضية الفلسطينية، وفي ذلك الصدد أيدنا باستمرار الأعمال التي تضطلع بها الوكالة. ويسر وفد بلدي العلاقات الممتازة بين حكومة ماليزيا والوكالة. ورحبنا ترحيبا حارا بزيارة المفوض العام إلى ماليزيا في أيلول/سبتمبر، التي كانت شاهدا على تشاطر ماليزيا والوكالة الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على رفاه اللاجئين الفلسطينيين. في عام ٢٠١٢، قدمت ماليزيا مساهمة بمبلغ ١,٢ مليون دولار إلى الوكالة استجابة لندائها. وهذا العام، يسرنا التعهد بتقديم مساهمة قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار إلى الوكالة لمعاونتها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الحالة المزرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وماليزيا على يقين من جدوى الجهود المستمرة للأمم المتحدة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وتستند مشاركة ماليزيا في المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث إلى نهج ثلاثي الأبعاد للتعاملات بين الحكومات، سواء من خلال المساعدات الثنائية أوالتعاون في المحافل المتعددة الأطراف، والانخراط من خلال المنظمات غير الحكومية والمشاركة بين الشعوب.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تعد ماليزيا أحد المراكز التي تستضيف شبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة

للحالات الإنسانية في قاعدة سوبانغ العسكرية في سيلانغور، بماليزيا، التي تسهم فيها الحكومة الماليزية بمليون دولار سنويا في شكل منحة لتغطية تكاليف تشغيل المركز.

ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية أداة تأهُّب تدعم الجهود التراكمية الاستراتيجية المبذولة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، وتعزِّز قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة لحالات الطوارئ. وهو يخدم مقصده أيضا بصفته استجابة الخط الأول لحالات الطوارئ، بامتلاكه آلية ذات كفاءة يمكنها توفير مرافق وخدمات مَرِنة ومستدامة ومتغيِّرة النطاق لتقديم المواد والمساعدة للمنظمات الإنسانية في منطقة جنوب شرق آسيا في الوقت المناسب وبتكلفة فعّالة. وقد استُخدِم مؤخرا مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في تقديم المساعدة لضحايا إعصار هايان الذي أصاب الفلبين والصين وفييت نام.

وفي رأي حكومة ماليزيا أنّ التعامل مع الكوارث لا يقتصر على نهج شامل وكامل في مرحلة الاستجابة، بل ينطلق من استراتيجيات فعّالة للحدّ من خطر الكوارث أيضا. وعلى الرغم ممّا تقدَّم، ستواصل ماليزيا تقديم مساعدتها الإنسانية في صيغة نقدية أو عينية أو بنشر الأفرقة المتوافرة لديها للمساعدة الإنسانية والإغاثة الطارئة في البلدان المتضررة من الكوارث. وتأمل ماليزيا لهذه المساعدة أن تخفف العبء الذي يكابده بعض الضحايا وأن تُعينهم في أوقات محنتهم.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إنّ وفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام (A/68/84). وإننا نشاطره تحليله للتحدي الإنساني والتوصيات. وتودّ سويسرا أن تؤكد قلقها البالغ بشأن العدد الهائل من الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية، بمن فيهم المشردون داخليا، وأغلبيتهم من النساء والأطفال. وفي إطار مناقشتنا، نود أن نؤكد ثلاث نقاط، هي أولا، إدارة المخاطر والحدّ من مواطن الضعف؛ ثانيا، مسائل الحماية والوصول إلى ضحايا النزاعات المسلحة؛ وثالثا، مبادرات الأمين العام لتنظيم مؤتمر قمة عالمي للمساعدة الإنسانية.

فعلى صعيد إدارة المخاطر والحدّ من مواطن الضعف، ذكَّرَنا إعصار هايان الأخير في الفلبين بأنَّ جزءا كبيرا من سكان العالم لا يزالون معرَّضين للكوارث الطبيعية. وبالنظر إلى حجم تلك الكوارث، لا بدّ من تضامن دولي واسع للمساهمة في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. ومثل هذه الكوارث تذكِّرنا أيضا بأنّ العمل الوقائي الذي يستبق مخاطر الكوارث يجعل من الممكن تخفيف آثارها على السكان. وقد ثبت أنّ الوقاية تؤتي ثمارها. فهي تجعل إنقاذ الأرواح ممكنا من جهة، وتُتيح استخداما أفضل للموارد الاقتصادية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، ما برح التأهُّب للكوارث والوقاية منها غير كافيين. ويصدق القول نفسه على الموارد المتوافرة. ونود أن نذكّر بأنّ الخطة الشاملة في جنيف للحدّ من مخاطر الكوارث قد أكّدت أهمية وضرورة اعتماد نهج متكامل حيال المخاطر، يأخذ في الاعتبار العوامل العديدة – الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والتقنية. والقيادة السياسية الحازمة والتعاون المعزَّز مع الدول المتضررة عنصران أساسيان لتدعيم نهج فعّال للوقاية وإدارة خطر الكوارث. والشراكات مع أطراف فاعلة غير تقليدية، مثل القطاع الخاص، تتيح الفرص أيضا لتعزيز وتكملة المساعدة الإنسانية. وأخيرا، يجب أن تسير المساعدة الإنسانية والتنمية يدا بيد، لكي يكون لهما تأثير دائم على صمود المجتمعات.

وكما يشير تقرير الأمين العام بحق، إنّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لمواءمة عمليات التخطيط وتحليل المخاطر مع المساعدة الإنسانية والتنمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه المسائل في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرَّر عقده في سنداي، اليابان، في عام ٢٠١٥، وفي الاجتماعين التحضيريين في جنيف، الهادفين إلى إعداد إطار مستقبلي يخلف اتفاق كيوتو.

ثانيا، فيما يتعلق بالوصول إلى السكان في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، تتفق سويسرا اتفاقا كاملا مع الأمين العام في تحليله. وتودّ أن تذكِّر بأنّ الوصول السريع وغير المعوَّق إلى الضحايا مبدأ أساسي للقانون الإنساني الدولي. وإنها لمسؤولية أطراف النزاع أن تكفل الوصول إلى الضحايا بغية ضمان سلامة السكان المتضررين وعدم إعاقة أنشطة المساعدة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، من الأساسي أن تكون الجهات الإنسانية الفاعلة قادرة على التفاوض بشأن الوصول الإنساني مع جميع أطراف النزاع. وفي هذا السياق، نرحب بدراسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي حول تأثير تدابير وإجراءات مكافحة الإرهاب التي ذكرها الأمين العام في تقريره. وينبغي لتلك التدابير ألاّ تعيق مساعي الجهات الإنسانية للوصول إلى السكان المتضررين من النزاع وتقديم المساعدة لهم، أو لتوسيع أو تعزيز الاحترام للقانون الإنساني الدولي.

ويساورنا القلق أيضا بشأن العبء الثقيل المُلقى على كاهل الأفراد العاملين في المجال الإنساني في تنفيذ مهمّتهم، وهي إنقاذ الأرواح. وإننا قلقون جدا بشكل خاص حيال الاعتداءات والمخاطر المتتالية على المؤسسات والكوادر الطبية، التي تحول دون تقديم المساعدة الطبية الكافية للجرحى والمرضى. لكنه ينبغي ألاّ يُفرَض الوصول الإنساني بالقوة أبدا، كما يشير الأمين العام في تقريره بحق. ويجب القيام بتمييز واضح بين الأعمال الإنسانية والعمليات الأمنية. فمبادئ الإنسانية والحيادية والنزاهة والاستقلالية يجب أن تكون في صُلب جميع الأعمال الإنسانية بصرف النظر عن الأطراف الفاعلة المعنية.

أخيرا، ترحب سويسرا بمبادرة الأمين العام لتنظيم مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية، المقرر عقده في اسطنبول في عام ٢٠١٦. وإننا لعلى ثقة بأنّ هذا المؤتمر سيشكل فرصة لمواءمة تلك الخطة وتنفيذ الأعمال الإنسانية مع تحديات عصرنا. والعملية الجارية حاليا، والتي ستنتهي مع مؤتمر القمة، ذات أهمية حاسمة لاجتماع ناجح. ونعتقد أنه من الأساسي أن نحشد سريعا المجالات الرئيسية للخبرات الإنسانية. وإنها لفرصة متميّزة أن نجمع معا بصورة شاملة جميع الأطراف الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني على اختلافها. أي الدول الأعضاء، السكان المتضررين، المنظمات الدولية، حركتَي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية، الخبراء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانَين اللذين أدلى بهما ممثلا بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وفيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بداية، تود تايلند أن تشكر الأمين العام على تقاريره الزاخرة بالمعلومات وتوصياته المفيدة لتحسين التنسيق في أوقات الأزمات. ونعرب عن تقديرنا أيضا لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على أدوارها الجديرة بالثناء في تنسيق المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وإعداد نُهج ترمي إلى زيادة فعالية الاستجابة الإنسانية والإغاثة.

في عالمنا اليوم، شهدنا عددا من الكوارث الواسعة النطاق التي كانت شديدة بدرجة لم يكن من الممكن تصورها في السابق. وللحد من تأثير الكوارث الطبيعية، ينبغي للدول أن تركز أكثر على التدابير الوقائية وبناء القدرات في نظم الإنذار المبكر والتأهب والاستجابة والإغاثة، وأن تزيد استثماراتها في هذه المجالات. ونظرا لأن تايلند تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المنطقة الأكثر عرضة للكوارث في العالم، فإنها تعتبر منع الكوارث والتأهب لها أمرا في غاية الأهمية. وعلى مدار أكثر من عقدين، تستضيف تايلند المركز الآسيوي للتأهب

للكوارث الذي يعزز الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، كما ينادي بتوثيق التعاون مع المؤسسات الإقليمية الأخرى.

ونحن نعتقد أنه عندما تضرب كارثة دولة ما، فإن حكومة هذه الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية. ومع ذلك، فإن قدرات الدول على الاستجابة والتخفيف من الآثار تتفاوت. ولهذا السبب، فإن تنفيذ استجابات إنسانية مناسبة وكافية وحسنة التوقيت ومنسقة جيدا على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر ضروري لدعم الجهود الوطنية. وبالتالي، فإن تايلند لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، وهو أمر ثبتت فعاليته، كما يتبين من جهودنا الإنسانية المتضافرة في الفلبين واليابان وهايتي، على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك في بلدنا تايلند.

أود أن أشاطركم بعض الأفكار حول مسائل نعتقد أنها هامة لتعزيز جهودنا المشتركة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

أولا، بما أن موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة هو تمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن تايلند تتفق مع توصية الأمين العام بضرورة إدراج إدارة المخاطر وبناء القدرة على مجابهة الكوارث في جدول الأعمال ذاك. فالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث والقدرة على التحمل أمور متشابكة ويمكن أن تسهم في الاستدامة على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تستضيف تايلند، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وعدة وكالات أخرى، المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس بشأن الحد من مخاطر الكوارث في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيوفر المؤتمر فرصة للبلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتبادل وجهات النظر بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وسيكون بمثابة منبر للحوار بين البلدان حول إطار عمل هيوغو لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا، تود تايلند أن تؤكد على أن التمويل المنصف والمرن والذي يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية يمثل أداة أخرى يمكن أن تساعد على ضمان إيصال المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه يمكن إتاحة التمويل الكافي من خلال تدعيم الشراكات وتعزيز آليات التمويل. ونشعر بقلق بالغ لأن تمويل الأنشطة الإنسانية قد انخفض كثيرا على مدى العامين الماضيين، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام. وعلى النقيض من ذلك، فقد زادت تايلند الميزانية السنوية لصندوق الإغاثة الدائم إلى ثلاثة أمثالها منذ عام ٢٠١١ لتصل إلى مليون دولار من أجل التصدي للكوارث بشكل ملائم وعلى وجه السرعة. وفي الشهر الماضي، تبرعت الحكومة التايلندية بـ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من الصندوق، فضلا عن تبرعات عينية أخرى، لحكومة الفلبين في إطار الدفعة الأولى من المساعدة الطارئة التي نقدمها للسكان المتضررين من إعصار هايان. وتؤكد تايلند من جديد دعمها للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وستواصل المساهمة فيه بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار سنويا. ونود أن نحث الدول الأعضاء التي بوسعها أن تفعل ذلك على تقديم مزيد من التبرعات لتمويل الأنشطة الإنسانية.

ثالثا، تشاطر تايلند الأمين العام رأيه بأن المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكنهما القيام بدور هام في التصدي للتحديات الإنسانية. وهذا الرأي يتجلى أيضا في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي يشجع أعضاءه على تنفيذ نُهج مجتمعية وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث وتطوير عمليات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والفئات الضعيفة الأخرى. وتايلند، بوصفها عضوا نشطا في المنتدى، ستستضيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حلقة دراسية للمنتدى بشأن تحسين قدرة سلسلة الإمداد الإقليمية على مجابهة الكوارث بهدف إذكاء الوعي في القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستخدام الفعال لخطط استمرارية تصريف الأعمال.

وأخيرا، فإن تايلند تشاطر الأمين العام الرأي بأن التنسيق الفعال والمتسم بالكفاءة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعناصر العسكرية في مجال التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويستند ذلك إلى تجربتنا الخاصة في عام ٢٠١١، عندما تضررت تايلند بشدة من جراء الفيضانات. وفي هذا العام، اشتركنا مع جمهورية كوريا في استضافة تدريب الإغاثة من الكوارث لعام ٢٠١٣ الذي ينظمه المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والذي استهدف تعزيز الشراكات والشبكات التي من شأنها تحسين قدرة المشاركين في المنتدى الإقليمي للرابطة على سرعة تقديم الإغاثة المدنية – العسكرية في حالات الكوارث بصورة منسقة وفعالة.

لقد كانت المساعدة الإنسانية دائما موضع عناية خاصة لدى تايلند، وهي تمثل جزءا راسخا من سياستنا الخارجية. ونحن نتقيد بشدة بالقانون الإنساني الدولي ونلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وتايلند تنظر إلى المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث باعتبارهما عملا نبيلا يقوم به أشخاص نبلاء لخدمة آخرين في حاجة ماسة إلى المساعدة. وبالتالي، فإن هذه المساعدة ليست عاملا متغيرا في أي معادلة سياسية أو لأي غرض آخر وينبغي ألا تكون كذلك مطلقا.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على جميع الرجال والنساء على أرض الواقع، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، الذين يعملون بتفان، بل ويعرضون حياتهم للخطر من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وتؤكد تايلند مجددا التزامها بالعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لتعزيز التنسيق والجهود في المجال الإنساني من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وحفظ وحماية الكرامة الإنسانية أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لما تظهره منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، من قيادة استباقية ولالتزامها بالجهد الإنساني الدولي والذي تجلى مؤخرا خلال إعصار هايان الهائل المؤسف.

يشير أحد تقارير الأمين العام (A/68/84) إلى أنه خلال عام ٢٠١٢ أودى ما مجموعه ٣١٠ كوارث طبيعية كبيرة وصغيرة بحياة ٩ ٣٠٠ شخص وأثرت على ١٠٦ ملايين آخرين.

لقد تضاعف تقريباً عدد الأشخاص المشردين داخلياً بالمقارنة مع العام الماضي. وتصاعدت التكاليف الاقتصادية إلى حد مذهل بحيث بلغت ١٣٨ مليار دولار.

بينما لا تزال الخسارة في الأرواح البشرية أعلى في البلدان النامية، فقد عانت البلدان الصناعية أكثر من حيث التكاليف الاقتصادية. وكانت آسيا القارة الأشد تضررا، بما في ذلك الفيضانات التي حدثت في بلدي، ولكن ما من شك في أن أكثر الكوارث الطبيعية مأساة كان إعصار بوفا الذي حدث في عام ٢٠١٢، ومؤخراً الإعصار العملاق هايان الذي حدث في الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

من أعتى الأعاصير المدارية التي سُجلت في تاريخ عالمنا كان الإعصار العملاق هايان الذي خلف مشاهد مؤلمة تنفطر لها القلوب، وخلف بؤسا وألحق تدميرا هائلا بالممتلكات والمنشآت. فقد قتل آلاف الرجال والنساء والأطفال وترك تقريباً ١٠ ملايين شخص بلا مأوى. إن منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني، لا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جديرة بتقديرنا لاستجابتها الفعالة لهذه النكبة الكبيرة وتقديم المساعدة الإنسانية للناس المتضررين. لقد انضمت باكستان إلى المجتمع الدولي في تقديم المساعدة المالية لحكومة الفلبين. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحدي ضخم ومستمر. وبدأت للتو مهمة كبيرة جدا تتمثل في إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة

وإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة، وتحتاج الفلبين إلى مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الأجل الطويل.

لقد بيّن مرة أخرى الإعصار العملاق هايان أن الكوارث الطبيعية تشكل أحد أكبر التحديات لرفاه البشرية وتنميتها. وأبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز التنسيق الدولي في تقديم المساعدة الغوثية الدولية والحاجة إلى اتخاذ استعدادات متقدمة. ويتطلب استجابتنا الجماعية بدرجة أكبر من التنسيق والدقة مع القيام بالمزيد من البحوث العلمية لتحسين فهم القوة المحركة لتغير المناخ وتطوير تكنولوجيات جديدة تخفف إلى الحد الأدنى من أثر الملمات الطبيعية.

شهدت باكستان في السنوات القليلة الماضية وعلى نطاق واسع كوارث طبيعية وتحديات إنسانية كبيرة. إن الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠٠٥ والفيضانات الكاسحة التي حدثت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أضرت بحياة الملايين من الناس. وواجه شعب باكستان تلك التحديات بشجاعة ومرونة كبيرتين، بيد أن المهمة الهائلة الحجم ما كان بالإمكان إنجازها لولا المساعدة السخية والحسنة التوقيت التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التصدي بفعالية لذلك التحدي.

إن ما تجمع لدينا من خبرة مباشرة خلال تلك النكبات علمنا دروساً قيمة تشمل، أولاً، بناء الثقة اللازمة فيما بين المانحين، والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والبلدان المتأثرة؛ ثانياً، توافق المساعدة الإنسانية مع احتياجات البلدان المتضررة والحصول على موافقتها؛ ثالثا، اللجوء إلى الموارد المحلية لتوفير الأموال؛ رابعاً، بناء القدرات من أجل التأهب المحلي؛ وخامساً، مساءلة الجهات الفاعلة الإنسانية، لا سيما في مجال تقديم المساعدة في الميدان. وعلينا أن نتحاشى تسييس عمل الإغاثة الإنسانية؛ ولا بد من ضمان سلامة وأمن عناصر الجهات الفاعلة الإنسانية؛ وتعزيز الحوار بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبلدان النامية، ولا سيما ضرورة النهوض بالحوار في ما بين البلدان التي لديها خبرة في مجال الحالات الطارئة الإنسانية. أخيراً، ينبغي أن تظل آليات الإبلاغ التابعة للأمم المتحدة على علم بالطابع الفريد للحالات المختلفة.

إن الحالات الإنسانية الطارئة والمعقدة في سوريا، وفي منطقة الساحل وفي أجزاء أخرى من العالم كلها تتطلب استمرار الاهتمام والوساطة الدوليين. ونحض المجتمع الإنساني الدولي على مواصلة تقديم الإغاثة للاجئين الفلسطينيين. أما في باكستان، فما زلنا نستضيف أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني من المسجلين وممن لا يحملون وثائق رسمية. ونأمل ألا يؤدي انسحاب الولايات المتحدة وقوات الناتو من أفغانستان في عام ٢٠١٤ إلى تقليص القدرة الاستيعابية لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة تأهيلهم. لقد وفرت باكستان على أرضها الإقامة للاجئين الأفغان حتى عام ٢٠١٥، ولكن لن يكون بوسعنا استيعاب تدفقات جديدة من اللاجئين.

وهنا في الأمم المتحدة، ركزنا الانتباه من جديد على وصول المساعدة الإنسانية ومسائل الحماية، واتخذنا خطوات لجعل المنظومة الدولية للمساعدة الإنسانية أكثر شمولية ومشاركة في العمليات وفعّالة. وفي ذلك السياق، أيدنا أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكار من أجل العمل الإنساني للتغلب على عبء القضايا المتزايد باستمرار وحالات الطوارئ.

تطور المجال الإنساني بسرعة في السنوات القليلة الماضية نتيجة الانخراط الكبير للجهات الفاعلة والتقييم الجديد للأدوات التي يعمل على تنسيقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأن أي فهم مناسب ومتابعة فعّالة لتلك التطورات الجديدة سيتطلبان زيادة الحوار فيما بين الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإجراء حوار موازٍ فيما بين الدول الأعضاء ذاتها. ويسرنا أن المكتب قد بدأ

بحوار راسخ مع جميع الدول الأعضاء المعنية من خلال الحوار الجاري بشأن الشراكة في العمل الإنساني. ونأمل في أن يخرج هذا الحوار بتوصيات واضحة وقاطعة تُقدم لمؤتمر القمة العالمي الإنساني المقبل والمقرر عقده في إسطنبول.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالاعتماد الوشيك لمشروع قرار هذا العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/68/L.24) بوصف ذلك تعبيراً آخر عن التزام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة لمن هم بأمس الحاجة إليها.

من الواضح أن عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية والصراعات يزداد. وتوجد الآن ثلاث حالات طوارئ إنسانية من المستوى ٣ على نطاق المنظومة. ونعرب عن شكرنا لمنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ على التزامها بضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة لمطالب المستوى ٣ من الحالة الطارئة بعد وقوع إعصار هايان في الفلبين. ونعرف أن الكارثة كانت على نطاق لم يسبق له مثيل، وسيكون الطريق أمام المتضررين طويلاً وشاقاً. وستقف أستراليا إلى جانب الفلبين، الجار والصديق، في الأيام والأشهر المقبلة المليئة بالتحديات، كما فعلنا في استجابتنا الإنسانية الفورية. وانطلاقاً من تلك الروح، نتطلع أيضاً إلى منظومة الأمم المتحدة لضمان جهود إنسانيه وإنمائية منسقة جيداً دعماً لحكومة وشعب الفلبين.

حيث أن أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى مساعدة إنسانية، نرحب أيضاً بإعلان اليوم الصادر عن الأمم المتحدة بشأن المستوى ٣ من حالات الطوارئ في ذلك البلد.

على الرغم من أفضل الجهود التي تقوم بها المنظومة الإنسانية الدولية، يجري حاليا وضعها على المحك إلى الحد الأقصى. ويجب على الدول الأعضاء أن تظهر القيادة القوية وأن تساعد الأمم المتحدة في إيصال المساعدة بأنجع وأكفأ طريقة ممكنة. في العام الماضي وفي هذا المنتدى، أعربت أستراليا عن قلقها الشديد إزاء الأزمة السورية. وفي ذلك الوقت، كان أربعة ملايين نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في البلد.

وبعد مرور سنة، هناك ٩,٣ ملايين شخص في سوريا وحدها بحاجة إلى مساعدة إنسانية؛ بينهم ٦,٥ ملايين شخص مشرَّد. والمعاناة الشديدة للشعب السوري تستفحل نتيجة الحرمان من المساعدة الإنسانية، وبخاصة في المناطق المحاصَرة. وهناك نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص محاصَر في البلدات مع قليل من الأغذية والأدوية والخدمات الأساسية أو بدونها. وبعض البلدات لم تحصل على مساعدة لإنقاذ الحياة منذ سنة تقريبا.

وفي مجلس الأمن، دأبت أستراليا على العمل بجد، إلى جانب لكسمبرغ، لإزالة بعض العقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سوريا. وكان البيان الرئاسي بشأن الحالة الإنسانية السورية (S/PRST/2013/15) خطوة تقدمية هامة. ونحن نعمل مع زملائنا أعضاء المجلس، والدول الأعضاء الرئيسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لضمان تنفيذ بنود البيان. وتيسير الوصول الآمن وغير المعوَّق للمحتاجين حيثما كانوا هو مسؤولية جميع الدول الأعضاء، ويجب أن يتمكّن الذين يقدمون المساعدة من القيام بذلك دون أن تتعرَّض حياتهم للخطر.

وستواصل أستراليا التشديد على ألاّ يُمنَع أبدا بشكل تعسُّفي الحصول على المساعدة الإنسانية، وسنبقى نطالب بالوصول السريع والآمن وغير المعوَّق للمساعدة الإنسانية حيثما تدعو الحاجة. ويسرنا جدا أنّ مشروع القرار لهذه السنة (A/68/L.25) يقرّ بأن حماية السكان المتضررين جزء أساسي من الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أهمية احترام وحماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي.

إنّ العنف الجنسي والجنساني هو أحد أبشع جوانب حالات الطوارئ والأزمات المستعصية. ووزير خارجيتنا أحد مُناصري المبادرة بشأن منع العنف الجنسي، ونحن نهنّئ المملكة المتحدة على إبرازها هذه المسألة الهامة. ومن خلال برنامجنا

للإغاثة وجهودنا الدبلوماسية، نركِّز على المبادرات لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب ومساعدة الناجين.

ومن المهمّ أيضا اعتراف مشروع القرار بضرورة شمول الأشخاص ذوي الإعاقات في التأهُّب للكوارث والاستجابة لها. فلدى بليون شخص، أو ١٥ في المائة من سكان العالم شكل من أشكال الإعاقة. ومَواطن ضعفهم تصبح أكثر حدَّة في حالات الطوارئ. وفي مثل هذه الأوقات، من الحيوي الحفاظ على كرامة وأمن الأشخاص ذوي الإعاقات، وضمان عدم تعرُّضهم للعنف والاستغلال والتمييز. وعلى المنظومة أن تفعل المزيد للأشخاص الأكثر ضعفا.

وترحب أستراليا بجهود الأمم المتحدة، بقيادة منسِّق الاستجابة لحالات الطوارئ، لتحسين القيادة والتنسيق والمساءلة في المنظومة الإنسانية. وستبقى هذه الجهود أساسية في التقديم الفعّال للمساعدة الإنسانية.

إنّ إعصار هايان قد سلَّط الضوء على أهمية الحدّ بفعالية من مخاطر الكوارث. فهو مدخل إلى الاستدامة الاقتصادية. ونحن نطالب بعملية شاملة لإعداد إطار للحدّ من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥. وإننا نترقَّب هذا الإطار لكون الإنسان محوره، ولأنه قابل للمساءلة وفعّال في بناء القدرة على تحمُّل المخاطر. وسيكون ذلك حيويا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، أكثر مناطق العالم عرضة للكوارث.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد الأهمية التي تعلِّقها أستراليا على مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦، وضرورة أن يركِّز تركيزا شديدا على تحسين الشراكات مع المانحين الناشئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية والعسكرية. وهذا المؤتمر الذي سيُعقَد في اسطنبول، سيتيح فرصة لاستعراض حالة المنظومة الإنسانية العالمية، ويتَّفق على كيفية المضيّ قدُما لضمان قدرة المنظومة على التصدي لتحديات الأزمات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحقّ الردّ. وأودّ أن اذكِّر الأعضاء بأنَّ بيانات ممارسة حقّ الردّ تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول، وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لممارسة حقّ الردّ على ما ورد في بيان ممثل سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

يجب ألاّ ينسى ممثل إسرائيل أنه يمثِّل سلطة احتلال، سلطة احتلّت أرضا تابعة لشعب آخر، ومارست بحقّ هذا الشعب أبشع أشكال الإرهاب والاضطهاد والقمع، لدرجة أنّ منظمة الأمم المتحدة تعتمد سنويا العشرات من القرارات التي تُدين هذا الاحتلال وتلك الممارسات. وبالتالي، يجب على ممثلي إسرائيل أن يتثقفوا قليلا، ويعرفوا حجم جرائمهم وإرهابهم الذي مارسوه لسنوات عديدة، بحقّ الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، وذلك قبل التنطح للحديث عن الأوضاع الإنسانية في هذا البلد أو ذاك.

إنّ ما أشار إليه ممثل سلطة الاحتلال حول المساعدة التي تقدمها إسرائيل للشعب السوري مجرَّد أكاذيب وادِّعاءات عارية عن الصحة، إلاّ فيما يتعلق بتقديم المعونة الطبية وغير الطبية لعناصر المجموعات الإرهابية التي تستهدف سوريا انطلاقا من منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل. بل الأسوأ من ذلك أنّ إسرائيل، بعد تقديم العلاج وغيره للإرهابيين، تقوم بإعادتهم إلى الأراضي السورية عبْر خط الفصل بين القوات في الجولان، ممّا يهدِّد أمن وأمان القوات الدولية العاملة في الجولان، ويشكِّل انتهاكا لاتفاق فضّ الاشتباك، حيث يستأنف هؤلاء الإرهابيون ارتكاب جرائمهم بقتل وذبح السوريين على الأراضي السورية.

لقد كان من الأجدى لإسرائيل وممثليها العمل على وقف كل اعتداءاتهم وإرهابهم في الأراضي العربية المحتلة، قبل إبداء الهلع والقلق حيال ما يجري في العالم.

السيد نيتسان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إنّ ممثلة سوريا اليوم ألقت اللوم على قائمة طويلة من الدول والأطراف التي يراها بلدها مسؤولة عن الأزمة الإنسانية في سوريا. وقد حان الوقت لكي يسمع الوفد السوري بعض الحقائق الأساسية ويواجهها.

إنّ ممثلي سوريا لا يحتاجون إلى مهارات شيرلوك هولمز في التحري لإيجاد الأدلة على حقيقة أنّ حكومتهم بالذات هي المسؤولة مباشرة عن قتل أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ شخص من شعبهم. وأنّ حكومتهم بالذات هي التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبهم. وأنّ حكومتهم نفسها، التي يعتزّون جدا بتمثيلها هنا، تعتمد سياسة التجويع لكسر الروح المعنوية لمن قد يقاومون طغيان نظام الأسد، سواء كانوا رجالا أو نساء أو حتى أطفالا. إنها الحكومة نفسها التي تأمر منهجيا بقتل وتعذيب واغتصاب مدنييها. وهي الحكومة التي تعتمد سياسة منع وصول المعونة الطبية والمساعدة الإنسانية إلى مئات الآلاف من شعبها. وليس على المرء أن ينظر إلى أبعد من القيادة التي يمثلها الوفد السوري، لكي يرى من الذي يُلام على الحالة التي تفجع القلب في سوريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة سوريا التكلم مرة أخرى ممارسة للحق في الرد. وأذكرها بأن تقتصر مدة كلمتها الثانية على خمس دقائق.

السيدة الصالح (جمهورية سوريا العربية): شكرا، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مرة أخرى. ولكن لا يسعني إلا الإجابة عن جملة الأكاذيب والإدعاءات التي ساقها ممثل إسرائيل؛ إذ إن ممثل سلطة الاحتلال، إسرائيل، مِثله مثل حكومته يستمر في ذرف دموع التماسيح على الشعب السوري ويدعي اهتمامه وقلقه إزاء الأزمة المؤلمة التي نمر بها.

باختصار، أريد أن أذكّر ممثل إسرائيل أن لدينا، نحن الشعب السوري، أرضا محتلة تدعى الجولان السوري المحتل، وهي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي مع سكانها السوريين منذ عام ١٩٦٧. وشعبنا السوري الذي يدعي ممثل إسرائيل بأنه قلق عليه يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من أربعين عاما.

وتحتفظ بلادي لنفسها بالحق في تحرير الجولان وإعادته إلى وطنه الأم بكل السبل المتاحة ما دامت إسرائيل تمعن في رفض السلام واستحقاقات السلام. كما نحثه على أن يبلغ سلطته المحتلة بوجود إرادة دولية بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإنهاء التوتر في المنطقة ووقف الصراعات وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها.

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى موعد عطلة الدورة الحالية للجمعية العامة. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أن تنفض الدورة الثامنة والستين يوم الثلاثاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، وفي ضوء العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه لهذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح أن تأجيل تاريخ العطلة حتى يوم الجمعة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إذا لم يكن هناك اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تأجيل موعد العطلة إلى يوم الجمعة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.